

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٠٠**

الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لوبيس أوبرادور/السيد غوميس روبليدو فردوسكو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيدة ليميتس
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد سينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

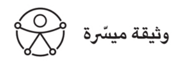
الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

وفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ الموجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، يُستكمل هذا المحضر الرسمي لمجلس الأمن بوثيقة تجميعية للمرفقات (S/2021/935) تتضمن البيانات التي يقدمها المهتمون من غير أعضاء المجلس.







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في جلسة اليوم. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البرتغال، بنغلاديش، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفاكيا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كوبا، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المغرب، هولندا، اليابان وكل من يقرر المشاركة في الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة لوردس تيبان غوالا، خبيرة شؤون السكان الأصليين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/883 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة يحيل فيها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*): أشكر حكومة المكسيك على عقدها مناقشة اليوم بشأن مسألة في صميم التحديات الكثيرة التي تواجه مجلس الأمن.

لقد تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في زيادة المشقة وعدم المساواة بالنسبة لأفقر الناس وأكثرهم ضعفا حيث زاد عدد الفقراء بنحو ١٢٠ مليون شخص وقعوا في براثن الفقر. الجوع والمجاعة يلاحقان ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نحن نواجه أكبر ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ويفتقر مليارات الناس إلى شبكات الأمان اللازمة لمواجهة الصعوبات من حيث الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وحماية العمالة. ويتلقى سكان أغنى البلدان الجرعة الثالثة من اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-١٩، في حين أن ٥ في المائة فقط من سكان أفريقيا جرى تطعيمهم بشكل كامل. وحتى قبل الجائحة، كان أصحاب المليارات في العالم يملكون ثروة تزيد على ما يملكه ٦٠ في المائة من سكان العالم، وقد اتسعت هذه الفجوة بدرجة كبيرة.

وفي الوقت نفسه، يجري حاليا تعاف غير متناظر. ففي حين تستثمر الاقتصادات المتقدمة ٢٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في التعافي الاقتصادي، فإن أقل البلدان نموا لا تستثمر سوى ١,٨ في المائة - وهو مبلغ أقل بكثير.

وعند مناقشة أوجه عدم المساواة الاقتصادية في العام الماضي، سيدي الرئيس، ذكرتمونا بسياسات وهمية تقوم على فكرة أنه إذا كان أداء الناس في القمة جيدا، فإن أولئك الذين هم في القاع سيبلون بلاء حسنا أيضا. وكما قلتم في تلك المناسبة، "الثروة ليست معدية". والإقصاء وأوجه عدم المساواة من جميع الأنواع - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لها تكلفة مدمرة من حيث الأمن. والواقع أن تزايد أوجه عدم المساواة عامل في عدم الاستقرار المتزايد، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والأمن والعدالة، وحيث أصبحت المظالم التاريخية وأوجه عدم المساواة والقمع المنهجي تثير دورات لا نهاية لها من الفقر والظروف غير المواتية لأجيال بأكملها.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم، نواجه أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥. فهي تدوم لفترة أطول وأكثر تعقيدا. ويترسخ شعور خطير بالإفلات من العقاب - وهو ما شوهد في الاستيلاء على السلطة بالقوة مؤخرا، بما في ذلك الانقلابات العسكرية. وتتعرض حقوق الإنسان وسيادة القانون للاعتداء - من أفغانستان، حيث تحرم الفتيات مرة أخرى من التعليم وتحرم النساء من مكانهن اللائق في المجتمع؛ إلى ميانمار، حيث تستهدف الأقليات وتعامل بوحشية وتجبر على الفرار؛ وإلى إثيوبيا، حيث تتكشف أمام أعيننا أزمة إنسانية من صنع الإنسان. هذه المآسي وغيرها من المآسي يفاقم منها كوفيد-١٩ وحالة الطوارئ المناخية. إن التمويل الإنساني والمساعدة وأدوات إدارة النزاعات - وهي ما توفره الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم - كلها تتعرض لضغوط هائلة. ولم يكن إرساء السلام أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ولهذا السبب، فإن منع نشوب النزاعات في صميم خطتي الجديدة المقترحة للسلام، كجزء من خطتنا المشتركة. وتدعو الخطة المجتمع العالمي إلى العمل ككيان واحد - في تضامن كأسرة بشرية - لمعالجة جذور النزاعات العنيفة؛ وبناء وتعزيز أواصر الثقة بين الناس الذين يعيشون على نفس الحدود وفي الحكومات والمؤسسات التي تمثلهم؛ ولكي تكفل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أن جميع الفئات جزء من عملية السلام، حتى يتمكن الناس من رفض خطاب الفرقة، وأن يساعدوا بدلا من ذلك في مهمة تشكيل مستقبل أفضل للجميع.

وبدون شمول الجميع، تظل أحجية السلام غير مكتملة، مع العديد من الثغرات التي يتعين سدها. واليوم، أود أن أرسم خريطة طريق لشمول الجميع، تقوم على أربعة مسارات رئيسية لسد هذه الثغرات: الناس، والمنع، ونوع الجنس، والمؤسسات.

أولا، نحن بحاجة إلى الاستثمار في تنمية جميع الناس، على قدم المساواة. في العام الماضي، شهد الإنفاق العسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أكبر زيادة سنوية له منذ عام ٢٠٠٩. وهو يقترب الآن من تريليوني دولار سنويا. ولنتخيل التقدم الذي يمكن أن نحرزه - السلام الذي يمكن أن نبنيه، والنزاعات التي يمكن أن نمنعها - إذا كرسنا ولو جزءا ضئيلا من هذا للتنمية البشرية والمساواة واستيعاب الجميع، خاصة في البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات، التي لديها أقل هامش مالي لتوجيهه للاستثمار في تعاف مستدام وشمولي للجميع.

ويدعو تقريري المعنون خطتنا المشتركة إلى عقد اجتماعي جديد في جميع المجتمعات. وهذا يعني الاستثمار في التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي يمكن للجميع الوصول إليها. ويعني التعليم والتدريب لجميع الناس حتى يتمكنوا من تصور وبناء مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا. ويعني فتح الأبواب أمام الحياة المدنية والاقتصادية للجميع، على قدم المساواة وبدون تمييز. ويعني كفالة حصول الجميع على لقاحات كوفيد-١٩.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز خطتنا للمنع على جبهات متعددة لمعالجة مختلف أنواع الإقصاء وعدم المساواة. ويشمل ذلك زيادة دقة رصد أوجه عدم المساواة المتزايدة والتصورات بشأنها، بما في ذلك الفوارق بين الجنسين والشباب، لمعالجة المظالم في وقت مبكر. ويشمل ذلك كفالة استيعاب الجميع في كل خطوة من خطوات عملية السلام، من الحوار المحلي وتسوية النزاعات إلى مفاوضات السلام، وعمليات الانتقال، وإنشاء المؤسسات الوطنية.

ولهذا السبب، تعمل الأمم المتحدة، من خلال وجودنا القطري وبعثاتنا، على إبقاء قنوات الحوار مفتوحة ومتواصلة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد في كل مرحلة. وخلال هذا، نحتاج إلى حشد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع الشركاء حول قضيتنا المشتركة للسلام. إن نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعتمد على التضامن، فيما ندعم جهود الحكومات الرامية إلى إرساء التنمية للجميع وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. إن إنهاء أوجه عدم المساواة والإقصاء جزء حاسم الأهمية من هذا الأمر وخطوة حيوية نحو إعطاء كل شخص فرصة للمساهمة في مستقبل بلده.

ثالثا، يجب أن نعترف بالدور بالغ الأهمية للمرأة في بناء السلام وأن نعطيه الأولوية. يمكننا أن نرسم خطا مستقيما بين العنف ضد

المرأة واستبعادها والقمع المدني والنزاع العنيف – من الاغتصاب والاسترقاق الجنسي اللذين يستخدمان كأدوات للحرب، إلى خيط معاداة النساء الذي يمر عبر الفكر المتطرف العنيف واستبعاد المرأة من مناصب القيادة وفي عمليات السلام.

ولهذا السبب تواصل الأمم المتحدة الدفاع عن حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك أفغانستان، حيث نواصل العمل مع سلطات الأمر الواقع لإبقاء الفتيات في المدارس وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة المدنية والاقتصادية.

كما أن المرأة في محور جهودنا لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. نحن نزيد عدد النساء من حفظة السلام. ولدينا الآن عدد أكبر من النساء اللواتي يقدن بعثاتنا الميدانية أكثر من أي وقت مضى، مع التكافؤ فيما بين رؤساء أو نواب رؤساء بعثاتنا. ويركز ٤٠ في المائة من صندوق بناء السلام على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. نحن نعلم أن السلام الأكثر دواما واستدامة يتحقق عندما تقود المرأة وتتخذ القرارات في عمليات الوساطة والسلام. وسنواصل البناء على هذا العمل الهام في السنوات المقبلة.

(تكلم بالفرنسية)

رابعا، يجب أن نبني الثقة من خلال مؤسسات وطنية شاملة للجميع تمثل جميع السكان، وتتجذر أعمالها في حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذا يتطلب العدالة التي تنطبق على الجميع على قدم المساواة، من دون محاباة الأغنياء أو ذوي النفوذ. ويتطلب بناء مؤسسات قادرة على التعامل مع الفساد وإساءة استعمال السلطة، استنادا إلى مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. ويتطلب سياسات وقوانين تحمي الفئات الضعيفة على وجه التحديد، بما في ذلك ضد جميع أشكال التمييز. وأخيرا، يتطلب الأمر مؤسسات أمنية متجاوبة وفعالة وضامنين لسيادة القانون يأخذون في الاعتبار احتياجات كل فرد. وبدلا من إقامة الحواجز، تحتاج الحكومات والمؤسسات إلى بناء الثقة وخدمة الجميع، بدون تمييز.

(تكلم بالإنكليزية)

في كل مجتمع، ينبغي النظر إلى تنوع الثقافة والدين والإثنية على أنه فائدة قوية، وليس تهديدا. وهذا أمر أساسي في جميع البلدان، ولكن بصفة خاصة في البلدان التي تشهد نزاعات. بدون الاستيعاب الكامل للجميع والمساواة، فإن السلام عمل نصف منجز، لأن السلام الحقيقي والمستدام لا يمكن أن ينهض به إلا أشخاص يحظون بالدعم، ويشعرون بأنهم مشمولون ولهم قيمة، يشعرون بأنهم حقا جزء من مجتمعهم ولهم مصلحة في مستقبله.

وأرحب باستمرار المجلس في تقديم الدعم لمساعدة كل شخص، في كل مكان، ومد يد العون والقلوب والعقول لمهمة السلام الحيوية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته المتبصرة بشأن المسألة المعروضة علينا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيبان غوالا.

السيدة تيبان غوالا (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى حكومة المكسيك على دعوتها لي. وأود أن أعرب بإيجاز عن وجهة نظر الشعوب الأصلية بشأن السلام والأمن.

إن مجلس الأمن، وهو هيئة نشأت بوصفها ضرورة لما بعد الحرب، يحاول أن يتصرف في الوقت المناسب حتى لا تصبح النزاعات حروباً وتعرض السلام الدولي للخطر. ويشير بناء السلام في الأمم المتحدة إلى مبادرات لمساعدة البلدان والمناطق على الانتقال من الحرب إلى السلام والحد من خطر اندلاع النزاعات أو تكرارها، مع تعزيز القدرات الوطنية على إدارة النزاعات وإرساء أسس السلام والتنمية المستدامين.

والشعوب الأصلية على دراية بالمسائل المتعلقة بالسلام والنزاع في دول كل منا، وإن لم يكن ينظر إليها بالضرورة على أنها حروب أو نزاعات مسلحة. ولكنني أعتقد أن من المهم لمجلس الأمن أن يدرج في أعماله النزاعات التاريخية التي لم تحلها الدول، وذلك تحديداً لأنها لا تنطوي على آليات للوساطة بين الأطراف أو لنزع السلاح، بل تتعلق بتغييرات هيكلية في السياسة العامة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

سأشير الآن إلى بعض المسائل التي ينبغي لمجلس الأمن أن يرصدها في المستقبل. وفي حين أن هذه الأسباب لا تعالج بوصفها أسباباً محتملة للحرب أو النزاع، فإنها يمكن أن تدرج في قائمة العمليات المحتملة التي يمكن أن تعرض السلام والأمن للخطر.

السبب الأول هو التفاوت الاجتماعي. ومن الأسباب التي يمكن أن تعرض السلام الدولي للخطر زيادة العنف والإجرام اللذين ترتكبهما مجموعات من الأفراد الضعفاء لاجتياز أزمة والسيطرة على مجموعة من الناس. ونتيجة للتفاوت الاجتماعي، نرى اتساع الهوة في الفقر، ونقصاً في التقدم الاقتصادي، وسوء التغذية ووفيات الرضع بسبب نقص الموارد الاقتصادية.

وثمة مسألة أخرى هي الإقصاء الاجتماعي. وفي السيناريو الخاص بنا، يبدو أن الإقصاء غير موجود إلا بين الدولة والشعوب الأصلية – أي إقصاء الثقافات. بيد أن الإقصاء ينطوي على أبعاد عديدة: التشرد، والسجن، والإعاقة، ونوع الجنس، والأمراض العقلية، والشباب والمخدرات، والبغاء، ومجتمعات الروما والهجرة. وإذا أردنا سلاماً دائماً في الأقاليم، فيجب على الدول أن تولي اهتماماً وثيقاً لحالات الإقصاء تلك وأن تأخذها في الاعتبار. وأفضل مثال على ذلك ما اضطلعت به إكوادور من عمل في العقد الماضي بشأن الإعاقات كسياسة حكومية.

والإقصاء الجنساني نقطة أخرى يجب أن نأخذها في الاعتبار. إن للنزاعات عواقب مدمرة، مثل توسيع الهوة بين المرأة والرجل. وغالباً ما يكون لدى النساء موارد أقل لحماية أنفسهن، وغالباً ما يشكلن مع أطفالهن غالبية السكان المشردين واللاجئين. وفي الحروب، تستخدم أساليب تستهدف النساء على وجه التحديد، مثل العنف الجنسي أو انتزاع أطفالهن منهن أو استخدام النساء دروعاً بشرية. ويجب على مجلس الأمن أن يقيّم التقدم الذي أحرزته الدول في كفالة تحقيق العدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق المرأة، وأن تشارك المرأة مباشرة في إصلاح القوانين والمؤسسات العامة بغية الحد من الإقصاء الجنساني والإقصاء عبر الأجيال.

ومن المهم أن المجتمع الدولي قد اعترف بأن مشاركة المرأة ضرورية لتحقيق سلام دائم. وقد أظهرت المرأة أنها من عوامل التغيير وينبغي أن تتاح لها الفرصة للعمل أكثر من أجل تحقيق ذلك الهدف، من دون إهمال مشاركة نساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، من بين أقليات عرقية أخرى تواجه إقصاء ثلاثياً، بسبب وضعها، لكونها نساء وشعوباً أصلية ولأنها فقيرة. وفي هذا السياق، أقترح على مجلس الأمن أن يقيّم ويعزز التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يحث على مشاركة المرأة في بناء السلام، وتحسين الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين فرص وصول المرأة إلى العدالة وخدمات مكافحة التمييز ضد المرأة.

وثمة مسألة أخرى يجب أخذها في الاعتبار وهي الهجرة. وهي ليست نتيجة فحسب، ولكنها أيضاً سبب يعرّض السلام الدولي للخطر. وفي الحالة اليائسة التي يستحيل فيها السلام، تشكل الهجرة متنفسا، يمكن أن تكون له في بعض الحالات عواقب أشد حدة بالنظر إلى أن التشريد الناجم عن أزمة ما يترك أسراً كثيرة في فراغ لأنها تواجه، في أماكنها الجديدة، تمييزاً بل وكرهاً للأجانب من المجتمع المضيف لكونها مهاجرة.

إن تجريم النضال الاجتماعي ومحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان مسألة أخرى برزت في هذه المناقشة. وربما كانت هذه مسألة جديدة ينبغي لمجلس الأمن أن يركز عليها. لقد أصبح تجريم الاحتجاج الاجتماعي أداة للاضطهاد تستخدمها الدول ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، مما يلقي الضوء على حالات إقصاء قطاعات عديدة من السكان في عملية صنع القرار بين المواطنين والدولة.

والفساد مسألة أساسية أخرى يجب ألا تكون غائبة عن مناقشتنا العالمية. إن جميع دول العالم متورطة بدرجة أو بأخرى في الفساد، وهو عبء يؤدي إلى خسائر اقتصادية هائلة. غير أن أكثر ما يثير القلق هو أنه يقوض الثقة في المؤسسات ويعرّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للخطر، وهو ما يمكن أن يعرض السلام الدولي للخطر على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالمنازعات على الموارد الطبيعية، يقال إن الحرب العالمية الثالثة ستكون حول الموارد الطبيعية وتغير المناخ. وتبين دراسات الأمم المتحدة أن أكثر من ٤٠ في المائة من النزاعات المسلحة الداخلية في السنوات الستين الماضية ترتبط بالموارد الطبيعية. ويمكن لها أن تكون قنبلة موقوتة قد تعرّض للخطر صون السلام والأمن الدوليين.

وفي السنوات الأخيرة، كان يُنظر إلى النفط على أنه المورد الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الحرب العالمية الثالثة. بيد أن ويلات تغير المناخ، وانعدام الأولوية السياسية، وعجز الحكومات، وأوجه عدم المساواة، والنزاعات المسلحة، قد حولت تركيزنا الآن إلى المياه والأراضي والمعادن. وهذا، إلى جانب الجدال الأبدي حول ما إذا كان ينبغي أن تعدّ المياه سلعة كمالية أم منفعة اجتماعية في متناول الجميع، يمكن أن يجعل المياه محور أكبر نزاع جيوسياسي في القرن الحادي والعشرين. وقد يبرر ذلك مكافحة الأنشطة الاستخراجية التي تقودها الشعوب الأصلية في المنطقة. ولكن المناقشة تركّز في الوقت الراهن على الاحتياجات الاقتصادية للدول وحماية البيئة للشعوب الأصلية.

وأخيراً، ينبغي لمجلس الأمن، بدلاً من اتخاذ تدابير قسرية أو يفرض جزاءات اقتصادية كما هو مخوّل، أن يقدم حوافز وينوه بالدول الأعضاء التي تعمل على الحد من أوجه عدم المساواة والإقصاء والفساد، وتجنب المواجهات فيما بين المجتمع المدني والمواطنين والدولة، وهو ما قد يعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر السيدة تيبان غوالا على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية رئيسا للمكسيك.

لم آت إلى هنا لأتكلم عن الأمن كمرادف للقوة العسكرية أو كأساس لاستخدام القوة. بل إن النهج الذي أتبعه يستند إلى ما افترضه الرجل الذي وصفه بابلو نيرودا بأنه عملاق الحريات – الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت – عندما أنشئت الأمم المتحدة، وهو الحق في حياة خالية من الخوف وخالية من العوز، وهو ما يظل أكثر أسس الأمن صلابة لجميع المجتمعات والدول.

ويتجسد العائق الرئيسي أمام ممارسة هذا الحق في الفساد بجميع أشكاله – القوى عبر الوطنية، والبذخ، والعبث كأسلوب حياة للنخبة، والنموذج الليبرالي الجديد الذي يعمم الخسائر ويخصخص الأرباح ويشجع على نهب الموارد الطبيعية والأصول المملوكة للشعوب والأمم.

إنه فساد عندما تعاقب المحاكم أولئك الذين لا يملكون الأموال لشراء براءتهم وتحمي الشركات التجارية الغنية والكبيرة التي تسرق من الخزانة أو لا تدفع الضرائب. إنه فساد عندما يفلت من العقاب أولئك الذين يحجبون الأموال غير المشروعة ويخفونها في الملاذات الضريبية. إنه فساد أيضا عندما يقوم المساهمون والإداريون فيما يسمى بالصناديق الانتهازية بممارسة الربا، من دون أن يفقدوا حتى احترامهم.

وسيكون من النفاق تجاهل أن المشكلة الرئيسية لكوكب الأرض هي الفساد بجميع أبعاده: السياسية والأخلاقية والاقتصادية والقانونية والضريبية والمالية. وسيكون من الحماقة إغفال أن الفساد هو السبب الرئيسي لعدم المساواة والفقر والإحباط والعنف والهجرة والنزاعات الاجتماعية الخطيرة.

إننا في حالة تدهور لأنه لم يحدث من قبل في تاريخ العالم أن تراكم هذا القدر الكبير من الثروة في أيدي عدد قليل جدا من خلال إساءة استخدام النفوذ وعلى حساب معاناة الآخرين، وخصخصة ما يمتلكه الجميع أو ما ينبغي أن يكون ملكا لهم، والتلاعب بالقوانين لإضفاء الشرعية على القيم الاجتماعية غير الأخلاقية والمشوهة لجعل الأعمال البغيضة تبدو وكأنها أعمال مقبولة.

ولنأخذ، على سبيل المثال، توزيع لقاح مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ففي حين باعت شركات الأدوية الخاصة ٩٤ في المائة من اللقاحات، فإن آلية مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩، التي أنشأتها الأمم المتحدة من أجل البلدان الفقيرة، لم توزع سوى ٦ في المائة – وهو فشل مؤلم وذريع.

وينبغي أن تقودنا هذه الحقيقة البسيطة إلى الاعتراف بما هو واضح – ففي عالم اليوم، تحل الأنانية والطموحات الخاصة محل

السخاء ومفهوم الصالح العام؛ إن روح التعاون تتراجع أمام دافع الربح، إننا نهوى من الحضارة نحو الهمجية، نسير كما لو أننا غرباء عن أنفسنا، متناسين المبادئ الأخلاقية ومتجاهلين المعاناة البشرية. وإذا لم نتمكن من عكس مسار تلك الاتجاهات من خلال إجراءات عملية، فلن نتمكن من إيجاد حل لأي من المشاكل الأخرى التي تعاني منها شعوب العالم.

فما الذي نقوم به في المكسيك في هذا الصدد؟ لقد نفذنا استراتيجية للقضاء على الفساد وتخصيص كل الأموال المستردة من أجل رفاه الشعب، باستخدام معيار مساعدة الفقراء أولا بما يعود بالخير على الجميع.

كما أن إعطاء الأولوية للفقراء يعني القبول بأن السلام هو نتيجة للعدالة وأنه ما من بلد يمكنه أن ينجح إذا استمر التهميش والفقر أو حتى زادا. ولذلك فإننا نؤكد أن السبيل الأمثل للعيش دون خوف ومخاطر وعنف هو وضع حد للبطالة، وتشجيع الشباب على العمل والدراسة، وتجنب تفكك الأسرة وانهيار المجتمع وفقدان القيم الثقافية والأخلاقية والروحية.

وفي المكسيك، قد يستغرق إحلال السلام في البلد بعض الوقت، ولكن أنجع طريقة للقيام بذلك هي الاستمرار في معالجة الأسباب الجذرية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد تزويد الشباب بخيارات الدراسة والعمل على الحيلولة دون اتجاههم نحو الجريمة. وسيتمثل الانتصار الحقيقي على العصابات الإجرامية دائما في حرمانهم من أماكن إيوائهم وجيشهم الاحتياطي.

وهذا هو نفس النهج الذي نستخدمه للتعامل مع الهجرة. فالتوجه الأساسي ليس التدابير القسرية بل التدابير التي تحتضن الجميع في مجالات الدراسة والعمل والصحة والرفاه في أماكن ميلادهم أو إقامتهم حتى لا يجبروا على مغادرة قراهم بسبب الجوع أو العنف، وألا يهاجر إلا من يرغب في ذلك. ينبغي أن تكون الهجرة اختيارية وليست قسرية؛ ينبغي أن تكون قرارا فرديا وليس ظاهرة ديموغرافية.

وفي الآونة الأخيرة، عرضتُ على الرئيس بايدن طريقة جديدة للتعامل مع ظاهرة الهجرة. ودون تجاهل ضرورة إدارة التدفق ومنع الفوضى وضمان حقوق الإنسان، اقترحت عليه أن يطبق على الفور برنامجين ننفذهما بنجاح في ولاية تشياباس، المجاورة لأمريكا الوسطى، في ثلاث دول شقيقة.

إننا نزرع اليوم أشجار الفاكهة وتلك المزروعة لإنتاج الأخشاب على مساحة ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار هناك. ويوفر هذا البرنامج العمل لـ ٨٠ ٠٠٠ مزارع. كما يعمل ٣٠ ٠٠٠ شاب كمتدربين في تلك الولاية الواقعة جنوب شرق المكسيك ويتلقون الحد الأدنى للأجور للتدريب في الورش والشركات والأنشطة الإنتاجية والاجتماعية الأخرى. وإذا نُفذت هاتان المبادرتان على الفور في غواتيمالا وهندوراس والسلفادور، فسيكون بالإمكان ضمان بقاء حوالي ٣٣٠ ٠٠٠ شخص، معرضين حاليًا لخطر الهجرة لأنهم عاطلون عن العمل، في بلدانهم.

وأعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة تنفيذ هذه المقترحات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في البلدان الفقيرة. ويجب أن تفيق أهم مؤسسات المجتمع الدولي من سُباتها وأن تحطم الروتين الذي يكبلها. ويجب أن تصلح نفسها وأن تشجب الفساد في العالم وتحاربه. ويجب أن تكافح أوجه عدم المساواة والاضطرابات الاجتماعية المتفشية في العالم بقدر أكبر من الحسم والعمق والدينامية والقيادة.

لم يحدث قط في تاريخ هذه المنظمة أن أُنجز أي شيء جوهري حقا لصالح الفقراء، ولكن لم يفت الأوان لتحقيق العدالة. لقد حان الوقت اليوم للعمل ضد التهميش بمعالجة أسبابه، لا بالتعامل مع عواقبه فحسب.

وبناء على ذلك، سيقترح الوفد المكسيكي على الجمعية العامة في الأيام القليلة القادمة خطة عالمية للأخوة والرفاه. والهدف من ذلك هو ضمان الحق في حياة كريمة لـ ٧٥٠ مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ويمكن تمويل اقتراح المكسيك بإقامة دولة عالمية للأخوة والرفاه بأموال يجري تحصيلها من ثلاثة مصادر على الأقل: أولا جمع مساهمة طوعية سنوية نسبتها ٤ في المائة من ثروة أغنى ١٠٠٠

١ شخص في العالم؛ ومساهمة مماثلة من أكبر ١٠٠٠ شركة خاصة من حيث القيمة السوقية العالمية؛ ومساهمة بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة في مجموعة العشرين. وإذا تحقق هذا الهدف، فقد يكون لدى الصندوق المقترح حوالي تريليون دولار تحت تصرفه سنويًا.

ويمكن للأمم المتحدة، في استعراضها السنوي، أن تخصص يوما لتكريم أو منح شهادات تقدير للأفراد والشركات والحكومات الذين يتميزون في التزامهم الإنساني من خلال المساهمة في تمويل الخطة العالمية للأخوة والرفاه. ويجب أن تصل موارد الصندوق إلى المستفيدين مباشرة، دون أي وسيط، لأنه عندما تُقدم الأموال المخصصة لمساعدة الفقراء من خلال منظمات المجتمع المدني غير الحكومية أو أي أنواع أخرى من الكيانات – ولا أريد التعميم – تُهدر هذه الأموال في كثير من الحالات على هياكل بيروقراطية وتُستخدم لدفع نفقات المكاتب الفاخرة أو رواتب الخبراء الاستشاريين أو تُحول عن مسارها وينتهي بها الأمر بعدم وصولها إلى المستفيدين. ولذلك، أكرر التأكيد على أن موارد الصندوق ينبغي أن تصل إلى المستفيدين مباشرة، دون أي وسيط، من خلال بطاقة شخصية أو محفظة إلكترونية.

ويمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يتعاونا في إنشاء الهيكل المطلوب وأن يقوما، اعتبارا من العام المقبل، بإجراء تعداد لأفقر الناس في العالم. وبمجرد تحديد السكان المستهدفين في كل بلد، يمكنهما البدء في صرف الموارد اللازمة لتوفير بدلات للمسنين وللأطفال ذوي الإعاقة وللمنح الدراسية للطلاب ولدعم المزارعين والشباب الذين يعملون كمتدربين في الأنشطة الإنتاجية، فضلا عن تقديم اللقاحات والأدوية مجانا.

إنني بصراحة لا أعتقد أن أيا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن سيعارض اقتراحنا لأنه لا ينطوي على أسلحة نووية أو غزوات عسكرية ولا يعرض أمن أي دولة للخطر. بل على العكس من ذلك، إنه يهدف إلى بناء الاستقرار وإحلال السلام من خلال التضامن مع من هم في أمس الحاجة إلى دعمنا. وأنا متأكد من أننا جميعًا، سواء كنا أغنياء أم فقراء، مانحين أم مستفيدين، سيرتاح ضميرنا أكثر وسنعيش بقوة معنوية أكبر. وفي هذا الصدد، أتذكر ما قاله آدم سميث:

”مهما بلغت الأنانية بالإنسان، فلا شك أن هناك عناصر في طبيعته تجعله يهتم بمصير الآخرين وتجعل سعادتهم ضرورية بالنسبة له، دون أن يكون هناك ما يستفيده منها سوى متعة مشاهدتها.“

وبعبارة أخرى، لن نكون سعداء إلا إذا كنا صالحين.

وعلينا ألا ننسى أبدًا أنه يقع على عاتق الدول واجب جماعي في أن توفر لكل طفل الحق في الغذاء والصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والرياضة والترفيه.

أود أن أختتم حديثي بالاقتباس من كلام اثنين من الوطنيين والمحررين لقارتنا الأمريكية: خوسيه ماريا موريلوس إي بافون، خادم الأمة المكسيكية، الذي دعا منذ أكثر من قرنين بقليل إلى تخفيف حدة الفقر والتخفيف من البذخ. وسيمون بوليفار الذي قال في الوقت نفسه تقريبا إن أكثر أنظمة الحكم كمالا هو النظام الذي ينتج عنه أكبر قدر من السعادة والضمان الاجتماعي والاستقرار السياسي.

إنه لشرف لي أن أكون بين ظهراني الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وهو هيئة أقرب ما تكون إلى حكومة عالمية ويمكن أن تصبح الهيئة الأكثر فعالية في مكافحة الفساد وأنبل المتبرعين للفقراء والمنسيين على وجه الأرض.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزيرة خارجية إستونيا.

السيدة ليميتس (إستونيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات والأمين العام والسيدة لوردس تيبان غوالا على مساهمتهم في جلسة اليوم.

وينبغي أن يكون منع نشوب النزاعات أولوية واضحة لنا جميعا. ولذلك نرحب ترحيبا كبيرا بمناقشة اليوم الحسنة التوقيت بشأن الأسباب

الكامنة وراء النزاعات، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والاستبعاد وعدم المساواة والفقر. وكثيرا ما تسبق اندلاع النزاع الحاد زيادةٌ في انتهاكات حقوق الإنسان. وما نشهده اليوم في بيلاروس هو قمع واسع النطاق ضد الناس وتكثيف أعمال القمع العابرة للحدود الوطنية. وخلال الأيام القليلة الماضية، تجمع آلاف المهاجرين من بلدان ثالثة، بمساعدة السلطات البيلاروسية، على طول الحدود البولندية، بمن فيهم بعض الذين حاولوا اختراق السياج الحدودي.

وكل ذلك يعكس نمطا واضحا، ألا وهو استغلال البشر لأغراض سياسية بهدف زعزعة استقرار البلدان المجاورة وتحويل الانتباه عن انتهاكاتها المتزايدة لحقوق الإنسان. وتكتيك السلطات البيلاروسية غير مقبول. فقد أصبح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وندعو السلطات البيلاروسية إلى التوقف عن تعريض حياة الناس للخطر.

وتعتقد إستونيا اعتقادا راسخا أن التركيز المبكر على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود يمكن أن يحول دون اندلاع النزاع في المقام الأول، وكذلك أي انتكاس إلى دائرة العنف. ويشمل ذلك التصدي بفعالية وشمولية للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مثل التخلف وآثار تغير المناخ والفقر والافتقار إلى فرص التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يجب كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى مناطق النزاع في سورية أو أفغانستان أو تيغراي أو أي مكان آخر. كما أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني مسألة يمكن لمجلس الأمن، وينبغي له، أن يركز عليها في سياق عدم الاستقرار.

فالتنمية والسلام مترابطان، وكذلك حماية حقوق الإنسان وبناء السلام المستدام. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم استجابتنا لأي نزاع وفي صميم منع نشوب النزاعات. ومن السذاجة الاعتقاد بأنه من الممكن إيجاد حل سلمي لأي نزاع دون وجود تمثيل واسع النطاق على طاولة المفاوضات. وهذا أمر يتعلق بالنساء بصفة خاصة. والعمل بوعي وبصورة مستمرة من أجل تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام هو مفتاح تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

ويشكل الاستبعاد وعدم المساواة، الذي يمس أفراد جميع الفئات الضعيفة والمهمشة، خطرا على السلم والأمن. ويمكن أن تكون انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بمثابة مسببات للنزاع، وهي دائما سمة من سماته. وعلاوة على ذلك، لا يمكن التقليل من شأن حجم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، بما في ذلك البعد الجنساني لتغير المناخ. وتتأثر النساء والفتيات بتغير المناخ تأثراً غير متناسب. ولذلك فمن المهم تمكينهن. وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود لفائدة الجميع.

وأهمية سيادة القانون جانب آخر أود أن أؤكده في سياق منع نشوب النزاعات. فهناك ترابط وتعاضد قويان بين سيادة القانون والتنمية. كما توفر المجتمعات المنفتحة والعادلة، المدعومة بمؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة وتحترم سيادة القانون، بيئة يمكن التنبؤ بها للسكان. فهي تساعد على إيجاد سبل عيش مستدامة وخفض مستويات الفقر، التي كثيرا ما تنشأ عن الاستبعاد والتمييز وعدم التمكين. كما أن ضعف الحوكمة ورداءة سيادة القانون وضعف المؤسسات القضائية هي أيضا من الأسباب الرئيسية لعدم توافر حماية كافية لحقوق الإنسان.

وفي الختام، أكرر أن إستونيا لن تتوقف أبدا عن التشديد على أهمية الحوكمة الرشيدة والمساءلة والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، التي تؤدي جميعها دورا لا غنى عنه في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جميع أنحاء العالم بطريقة مجدية ومستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة هذه المناقشة المهمة بشأن معالجة أوجه عدم المساواة والفقر وعلاقتهما بالنزاع. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة تيبان غوالا على مشاطرتنا للكيفية التي تؤثر بها هذه التحديات على عملهما وعلى تسليط الضوء على توصياتهما بشأن كيفية التغلب عليها.

ومناقشة اليوم تبعث برسالة واضحة من مجلس الأمن. وعدم المساواة والتهميش والاستبعاد مسائل تتعلق بالسلام والأمن. فهي تدفع إلى عدم الاستقرار والعنف والنزاع والهجرة الجماعية. وهناك نزاعات جارية اليوم أكثر من أي وقت آخر منذ نهاية الحرب الباردة. بيد أن هذه النزاعات ليست مثل النزاعات القديمة. فهي أعنف، وتستمر لفترة أطول، وتتسم بطابع إقليمي ما فتئ يتزايد، وتشمل المزيد من الجهات الفاعلة من غير الدول.

وتركز الولايات المتحدة بدقة متناهية على وقف هذه النزاعات وتخفيف المعاناة. وينبغي لنا أن نعالج الأسباب الجذرية لهذه الأزمات. وبخلاف ذلك، فإن عملنا هو ببساطة كوضع ضمادة صغيرة على جرح غائر. والأسباب الجذرية قديمة، وهي توقف النمو الاقتصادي والتنافس على الموارد الشحيحة وكراهية أولئك الذين يختلفون عنا. ولكن تلك الأسباب تتفاقم بسبب التحديات الحديثة اليوم، وهي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية. وتمثل جميع مصادر النزاع تلك والعوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار أشكالا من عدم المساواة والتهميش والاستبعاد.

فعلى سبيل المثال، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ على كل بلد، ولكن، بطبيعة الحال، لم يؤثرا علينا جميعا على قدم المساواة. ومن أجل معالجة ذلك، تلتزم الولايات المتحدة بأن تكون ترسانة العالم من اللقاحات. وقد تعهدنا بتقديم أكثر من ١,١ بليون جرعة لقاح، وقدمنا بالفعل أكثر من ٢٣٠ مليون جرعة في جميع أنحاء العالم، من دون قيود، لأننا نعلم أنه ليس بوسع كل بلد أن يتحمل تكاليف إنتاج أو شراء اللقاحات المنقذة للحياة. ولهذا السبب أيضا، أعلن الرئيس بايدن، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.3)، أنه سيعمل مع الكونغرس لمضاعفة تمويلنا الدولي العام مرة أخرى إلى ١١,٤ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٤ لمساعدة البلدان النامية على معالجة أزمة المناخ.

ونعلم أيضا أن كل شخص يولد متمتعا بحقوق الإنسان المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا ما يجعلها عالمية. ولكن البعض لا يزال يواجه الاستبعاد والتهميش بسبب عوامل ينبغي أن تكون عديمة الأهمية، مثل هويتهم، ومن يحبون، وما هي المجموعة التي ولدوا وهم ينتمون إليها، أو الدين الذي يمارسونه، أو لون بشرتهم. وكما يُذكرّنا الرئيس بايدن كل يوم، فإن هذا هو أحد الأسباب التي تجعل حقوق الإنسان محور سياستنا الخارجية. ومن خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإننا نفعل الشيء الصحيح ونحترم قيمنا. كما أننا نمارس الدبلوماسية الوقائية ونعزز القدرة على الصمود ونكفل أن تكون المجتمعات أقل عرضة للنزاع.

وعلى هذا النحو، فإن جميع ركائز الأمم المتحدة الثلاث - التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن - تعزز بعضها بعضا. ولذلك، يجب أن نتبع نهجا شاملا للجميع إزاء بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، تعزز التنمية النمو الاقتصادي، الذي غالبا ما يكون أكبر تحد يواجه المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي لمن يفكرون مليا في إيجاد حلول لبناء السلام أن يشركوا الجهات الفاعلة في مجال التنمية المحلية في مرحلة مبكرة لتحديد الخطوات اللازمة لتحسين الاستقرار وضمان السلام الدائم.

وفي الوقت نفسه، فإن أشكال عدم المساواة والاستبعاد تعوق النمو الاقتصادي. وإذا ما كان التفاوت الاقتصادي أو خطر العنف يجعلان من الصعب جدا على الجماعات المستبعدة البقاء على قيد الحياة والازدهار، فإن المواطنين سيختارون الخيار الصعب المتمثل في مغادرة أوطانهم على أمل إيجاد مستقبل أفضل.

وبالمثل، إذا استبعد المجتمع المرأة من القيام بأدوار في أماكن العمل، فإن البلد يخسر نصف القوة العاملة. وهذه مشكلة إنمائية. وهي مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان والسلام والأمن، تحولت إلى مشكلة مركبة. إن ضمان تمكين المرأة ومشاركتها على نحو هادف في جميع جوانب عملية بناء السلام والأمن، فضلا عن حمايتها، أمر ضروري لبناء مجتمعات مستدامة تنعم بالسلام. ولهذه الأسباب، تؤيد الولايات المتحدة إناطة ولايات قوية تتعلق بحقوق الإنسان ببعثات الأمم المتحدة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثات وتكليفها

بمهام تنسيق قوية مع المنظمات الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على بعثات حفظ السلام النهوض بحماية المدنيين وتعزيز الهياكل الديمقراطية للحكم وسيادة القانون. وهذه هي الطريقة التي تُعالج بها الأسباب الجذرية للنزاع. وهذه هي الطريقة التي يتم بها تهيئة الظروف لتحقيق السلام الدائم.

ومن جانبها، تعمل الولايات المتحدة من خلال المنظمات الدولية وغير الحكومية الشريكة لتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين من تلك التهديدات والضغوط، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وطالبو اللجوء والمهاجرون الضعفاء في بلدان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يمكن لأي بلد أن يتصدى لعدم المساواة والتهميش والاستبعاد بمفرده. ويجب أن نواجه تلك التهديدات المتشابكة معا. وينبغي أن نتبع في حلولنا لبناء السلام نهجا شاملا للجميع – نهجا يكفل تحدث الجهات الفاعلة في مجال التنمية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وخبراء الأمن جميعا مع بعضهم بعضا وتنسيقهم فيما بينهم من أجل بناء مجتمعات عادلة ومستدامة تسودها المساواة.

ونأمل أن يكون مجلس الأمن على قدر مهمة تنظيم تلك الجهود وضمان أن يكون نهجنا شاملا للجميع وأن يعالج الدوافع الجذرية للنزاع حتى نتمكن من بناء عالم أكثر سلاما وازدهارا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد سينغ (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أنقل أطيب تمنيات وتحيات رئيس وزراء بلدي إلى فخامة السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس المكسيك. إن الهند والمكسيك ترتبطان بعلاقة خاصة، وإنه لشرف لي حقا أن أمثل رئيس وزراء بلدي في جلسة اليوم.

وأود أن أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، لوردس تيبان غوالا، الخبيرة في شؤون السكان الأصليين، على أفكارهما الثاقبة بشأن موضوع مناقشة اليوم المفتوحة.

خلال العقود القليلة الماضية، وبينما انخفضت النزاعات بين الدول، اجتذبت النزاعات الداخلية مستوى أعلى بكثير من الاهتمام من جانب المجلس. بيد أن لتلك النزاعات عدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة الأمد، لا تتطلب اهتمام المجلس فحسب، بل أيضا أجهزة الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بأدوار متخصصة في مجالات بناء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لمساعدة البلدان التي تشهد نزاعات داخلية في تحقيق السلام المستدام.

وفي هذا السياق، أود أن أدلي ببضع ملاحظات.

أولا، يتعين أن تكون الجهود الدولية لصون السلام والأمن شاملة للجميع. ويجب أن تسير عملية تنفيذ أي اتفاق سلام جنبا إلى جنب مع تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الطارئة واستئناف النشاط الاقتصادي وإنشاء مؤسسات سياسية وإدارية تُحسن الحكم وتشمل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والفئات المحرومة. وعلينا أيضا أن نتجنب تسييس المساعدة الإنسانية والإنمائية في حالات النزاع. ويجب أن يسترشد العمل الإنساني في المقام الأول بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ثانيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يترجم الأقوال إلى أفعال بضمان تدفق الموارد إلى البلدان في مرحلة ما بعد النزاع على نحو يمكن التنبؤ به، وتعزيز هذا التدفق. ومن شأن المساعدة الإنمائية، المتمشية مع الأولويات الوطنية، أن تسهم إلى حد كبير في تحقيق السلام المستدام.

ثالثا، من المهم أن ندعم بنشاط جدول أعمال التعمير بعد انتهاء النزاع، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز جهود لجنة بناء السلام. وينبغي أن تشمل تلك الجهود إعطاء الأولوية لاحتياجات الدولة المضيفة وتنسيق دور المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

رابعا، أصبحت بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر قدرة على معالجة حالات النزاع، كما أن الدول الأعضاء تثق بشكل

متزايد في قدرتها على القيام بذلك. وأدى ذلك إلى تضافر إيجابي في أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعم هذا الاتجاه وتشجيع وتمكين تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونعتقد أنه يتعين تنفيذ الإطار القائم للتعاون، مثل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، بصورة أكثر استباقية. وفي هذا الصدد، فإن مبادرات من قبيل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بحاجة إلى دعم أقوى من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

خامسا، إن انتشار الإرهاب، لا سيما في البلدان التي تواجه صراعات، يمكن أن يعكس مسار جهود المجتمع الدولي. ولذلك من الضروري إدانة الإرهاب، بأي شكل أو مظهر له، وتحميل المسؤولية لمن يدعمونه.

إن الإقصاء وعدم المساواة والنزاعات هي أيضا ذات صلة بعمل المجلس. فينبغي معالجة استمرار الإقصاء وعدم المساواة في عضوية مجلس الأمن. وينبغي إصلاح الهيكل الدولي لصون السلام والأمن وبناء السلام. إن القوة العالمية والقدرة على معالجة المشاكل هما اليوم أكثر تفرقا مما كانتا عليه قبل ٧٦ عاما. إلى متى يمكن إنكار الأصوات الشرعية للعالم النامي، بما في ذلك أفريقيا؟ ولذلك نحن مقتنعون بأن إصلاح تعددية الأطراف، وفي صميمه إصلاح مجلس الأمن، هو أمر بالغ الأهمية في التصدي للتحديات المعقدة لعالم اليوم.

لقد سعت الهند دائما إلى تعزيز التضامن العالمي في جميع أنحاء العالم من خلال جهودنا في مجال الشراكة الإنمائية، مع الاحترام الكامل للأولويات الوطنية وضمان أن تظل مساعدتنا قائمة على الطلب وأن تسهم في توفير فرص العمل وبناء القدرات، دون خلق مديونية. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على البلدان التي هي في مرحلة ما بعد النزاع. وسواء كان ذلك مع جيراننا في إطار سياستنا المتعلقة بـ "الجوار أولا"، أو مع الشركاء الأفارقة أو مع البلدان النامية الأخرى، فقد ظلت الهند وستظل مصدرا للدعم القوي لمساعدتها على إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركتكم الشخصية، سيدي الرئيس، في جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام على إحاطته المفيدة، والسيدة لوردس تيبان غوالا على أفكارها الثاقبة.

إننا ممتنون للمكسيك على لفت الانتباه إلى موضوع مناقشة اليوم. فهو في الواقع بالغ الأهمية لأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البشرية قد تفاقمت إلى حد كبير، وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا أصبحت ملحة، مما كشف عن نقاط ضعفنا.

في كل مكان في العالم، حتى في أغنى البلدان والمناطق، فإن التوزيع غير المتكافئ للثروة يؤدي إلى اتساع أوجه عدم المساواة، سواء داخل المجتمعات أو على الصعيد الدولي. بل تكون الحالة أسوأ في الدول التي لم تتوقف أبدا عن التخلف عن الركب، أو التي تكافح مع الماضي الاستعماري، أو التي لا تستطيع أن تحرر نفسها من عبء الديون. وعندما يفقد الناس الأمل في قدرتهم على إعطاء أطفالهم مستقبل أفضل، فإن النتيجة كثيرا ما تكون تفاقم التوترات والصراعات العرقية والدينية وغيرها من التوترات والصراعات على السلطة والموارد.

ولا يمكن لمجلس الأمن، عند تناول المسائل الخاصة ببلدان محددة، أن يتجاهل الأسباب الجذرية للصراع، التي يمكن أن تكون متنوعة جدا. ومع ذلك، يجب أن نركز في مداولات المجلس بشأن كيفية معالجة تلك الأسباب الجذرية على استخدام الأدوات المتاحة لنا، أي المساعي الحميدة والوساطة وحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وبالطبع يمكن أن تشمل ولايات تلك البعثات أهدافا محددة تتعلق ببناء السلام في وقت مبكر، ومساعدة مؤسسات الدولة في بناء القدرات، بما في ذلك إنفاذ القانون، وحتى المشاريع ذات الأثر السريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة أمر لا يقدر بثمن في تخفيف معاناة السكان المحتاجين وبالتالي في خفض حدة الصراعات.

كما أن دور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام له أهمية خاصة في فترات الانتقال من النزاع إلى الاستقرار. ولكن، نظرا للتحديات الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي كثيرا ما توجد في الدول التي تشهد نزاعات والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، فإن الدعم الذي

تقدمه لن يكون، على أي حال، أكثر من مجرد نهج الإسعافات الأولية. ففي نهاية الأمر، لا يملك مجلس الأمن ولا لجنة بناء السلام الأدوات اللازمة للتشجيع على النماذج الاقتصادية المستقلة المستدامة، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز الهياكل الأساسية، والتنمية الصناعية والزراعية، والاستثمار في نظم التعليم والصحة أو في توفير فرص العمل. في هذا السياق، وفيما يتعلق بالروابط النظرية بين حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، من الضروري أن نفهم أن التنمية وحدها لا يمكن أن تضمن تحقيق السلام، وأن السلام لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية.

ولذلك من المهم ألا ننظر في أوجه الترابط فحسب، بل أن نفهم أيضا الاختلافات بين تلك العمليات، وكذلك الجهاز أو الوكالة المحددة في الأمم المتحدة المحدد المسؤولة عن كل مجال من هذه المجالات. هذا هو المنطق الذي يوجه موقفنا المبدئي بشأن ضرورة التقيد بمبدأ تقسيم العمل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب معالجة قضايا التنمية المستدامة وتغير المناخ وحقوق الإنسان أولا وقبل كل شيء من خلال منابر مكرسة تتوفر فيها الأدوات والخبرات اللازمة، ولديها تمثيل عالمي أو واسع النطاق للدول الأعضاء في المنظمة. وأنا أشير هنا بشكل رئيسي إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا المنطق نفسه يكمن أيضا وراء شكوكنا فيما يتعلق بعدد من المفاهيم المقترحة في مبادرة الأمين العام الجديدة، المعنونة "خطتنا المشتركة"، حيث نرى ميلا إلى مزج الولايات وإنشاء هياكل مكررة لهيئات منشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهذا محفوف بإمكانية تقويض فعالية منظمتنا العالمية بوجه عام. إن فكرة ما يُسمى بنهج أصحاب المصلحة المتعددين الرامي إلى تحقيق المساواة تدريجيا بين وضع الدول الأعضاء ووضع الجهات الفاعلة غير الحكومية في الأمم المتحدة تثير عددا من الأسئلة.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى النظر بعناية في بعض عناصر برنامج الإصلاح في شكل حكومي دولي. علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن التنفيذ الفعال حقا لبرنامج الإصلاح لا يمكن تحقيقه إلا على أساس قرارات بتوافق الآراء. ونلاحظ مع الأسف التسرع غير المبرر الذي اقتُرح به اتخاذ قرارات في الجمعية العامة بعد غد دون إجراء مشاورات مناسبة، وهو ما يتعارض بوضوح مع هدف تحقيق توافق الآراء. ولا نعتقد أن الأمين العام كان ينوي إثارة الانقسامات بين الدول الأعضاء وفرض إرادة وفهم مجموعة واحدة من البلدان، مهما كانت مؤثرة، على مجموعة أخرى.

ونرى أن من الأهمية بمكان أنه ينبغي تقديم المساعدة الدولية للدول في حل المشاكل من أي نوع بناء على طلبها فقط وبتنسيق وثيق مع الدولة نفسها، مع مراعاة السياق والأولويات الوطنية، بما في ذلك في الميادين القانونية والتاريخية والدينية والثقافية. فكل حالة نزاع بحد ذاتها تتطلب نهجا محددا خاصا بها؛ ولا يمكن أن توجد هنا صيغ تلقائية. نحن نعارض إدخال مؤشرات عالمية معينة للنزاعات أو الأزمات التي يمكن أن تفتح الباب أمام مختلف الانتهاكات.

ولا يمكن أن تستند القرارات إلا إلى مشاركة الدول المتلقية والحوار معها. وأي خروج عن تلك المبادئ، بما في ذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والضغط على ما يسمى بالحكومات غير المرغوب فيها بحجة مساعدتها، والتدخلات الإنسانية في انتهاك للقانون الدولي، هي أمر غير مقبول وغالبا ما تكون السبب الجذري لظهور النزاعات أو تفاقمها. وليست جميع الدول الحاضرة في هذه القاعة اليوم مستعدة للتكلم بصراحة في هذا الموضوع. ولكن إذا لم نسم الأمور بمسمياتها الصحيحة فإن الحالات المأساوية التي يواجهها عدد من الدول، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، ستحدث مرة أخرى. ولن يكون أي مفهوم، مهما كان جذابا، قادرا على التغاضي عن هذه الحقيقة.

ومن الممارسات الأكثر ضررا استخدام الجزاءات الانفرادية غير القانونية – أو التهديد باستخدام الجزاءات – أو رفض تقديم المساعدة الإنمائية. وتحد هذه القيود اللاإنسانية، ولا سيما في سياق جائحة فيروس كورونا، من قدرة الدول على التغلب على آثار الجائحة وتقوض جهود الحكومات الشرعية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة على المستوى الحكومي الدولي ويؤثر في نهاية المطاف على رفاه الأبرياء. ومثال سورية، التي يبدي

زملاؤنا الأمريكيون والأوروبيون استعدادا لمعاقبة الشركات والبلدان على حد سواء من أجلها، يوضح هذا الاتجاه جليا ويلقي بظلاله على أي مناقشات إنسانية بشأن الصلة بين السلام والتنمية. وندعو جميع المعنيين إلى الاستجابة لنداء الأمين العام في هذا الصدد ووقف هذه الممارسة الضارة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أذكر أن زميلتنا الإستونية لم تجد شيئا أفضل تفعله من استخدام مجلس الأمن لجلب العار على بيلاروس مرة أخرى. وأود أن أذكّرها بأن اللاجئين على الحدود مع بولندا وليتوانيا يسعون إلى الوصول إلى أوروبا. وأنهم لا يسعون للبقاء هناك. وعليه، فمن الذي يخلق الأزمة ببناء أسوار من الأسلاك الشائكة وتركيز الوحدات العسكرية على الحدود يا ترى؟

وكثيرا ما تدعو بلدان الاتحاد الأوروبي إلى الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ولكن عندما يحين وقت الالتزام به، فإنها تلقي بالمسؤولية على الآخرين. لذلك أود أن أطرح سؤالا: ما هذه السياسة الفاشلة لمينسك في الشرق الأوسط التي أدت إلى ظهور اللاجئين السوريين على الحدود مع بولندا وليتوانيا؟ فعندما كان نفس الشيء يحدث على حدود بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي أو كان اللاجئون قادمين من بلدان أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، كانت كلماتهم مختلفة تماما، والآن يهددون بفرض جزاءات على من ولماذا؟ إنهم، ببساطة، لا يرغبون في قبول اللاجئين الذين يسعون إلى المجيء إلى بلدانهم داخل الاتحاد الأوروبي. وقد حان الوقت للتوقف عن إلقاء اللوم في هذا الصدد.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر الرئيس على تكريمه لنا بحضوره في القاعة اليوم. وأعرب عن تقديري للمكسيك لتنظيمها مناقشة اليوم وإدراج هذا الموضوع الهام في جدول أعمال مجلس الأمن.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام والسيدة غوالا على ملاحظاتهما الثاقبة. إن مناقشة اليوم تتفق تماما مع تقرير الأمين العام، خطتنا المشتركة، الذي يوضح كيف يمكن لانعدام الثقة وغياب العدالة وحدة أوجه عدم المساواة والإقصاء والتهميش، على وجه الخصوص، أن يتسببوا في عدم الاستقرار والضعف والنزاع. ونتفق مع هذه التحليلات ونؤيد المضي قدما في هذه الخطة، بما في ذلك في مجلس الأمن.

وتؤثر النزاعات المسلحة التي طال أمدها وتفاقم آثار تغير المناخ وعدم المساواة المنهجية والفقر المستمر على سلام عدد متزايد من الناس وأمنهم، كما أن جائحة مرض فيروس كورونا قد عرضت السكان الأكثر ضعفا لمزيد من الخطر، مما أدى إلى تفاقم الأسباب الجذرية للنزاع. ولكي نستجيب بفعالية، يجب أن نعزز الجهود على نطاق أعمال الأمم المتحدة، من المساعدة الإنسانية إلى التنمية وصولا إلى بناء السلام وحقوق الإنسان، لا سيما من أجل معالجة مسائل معقدة من قبيل الإقصاء وعدم المساواة والفقر كونها دوافع للنزاع. فعلى سبيل المثال، يحتاج السكان الخارجون من النزاع إلى استثمار مستمر في جهود المصالحة، فضلا عن تحسين سبل كسب العيش والتأهب والقدرة على الصمود لمواجهة الأزمات في المستقبل.

ولهذا تؤيد النرويج اتباع نهج متكامل. ونحن ملتزمون بمبدأ النهج الترابطي، كما يتجلى في الصفقة الكبرى بشأن إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويعدُّ التمويل الأفضل والأكثر تنسيقا عبر هذا النهج الترابطي إحدى الطرق لتجاوز ظاهرة الانعزال المؤسسي وتحقيق النتائج معا. وثمة طريقة أخرى هي حشد الحركات الشعبية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. وهذا أمر حاسم الأهمية لكسر حلقات النزاع وتعزيز الحلول المستدامة للناس في المكان الذي يعيشون فيه.

وتشكّل هذه المسائل أيضا جزءا هاما من عمل الأمم المتحدة في مجال المنع، وفي هذا الصدد، فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أداتان هامتان لتحقيق الاتساق. وتعمل لجنة بناء السلام كجسر بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال تبادل المشورة حول احتياجات بناء السلام وأولوياته. وهي في وضع جيد يمكّنها من الإسهام في نهج متكامل وينبغي الاستفادة منها على

نحو أفضل. ونشجع مجلس الأمن على السعي بنشاط إلى طلب آراء لجنة بناء السلام ودعمها في عملها.

والمجتمعات الشاملة للجميع مجتمعات مسالمة. فمكاسب التنمية والسلام يمكن أن تضيع إذا هُمش جزء كبير من السكان ولم تُحترم حقوق الإنسان. ونعلم أن الإقصاء أحد العوامل المسببة للنزاع، ولهذا السبب فإن تعزيز حقوق الإنسان عنصر رئيسي في السياسة الخارجية للنرويج وسياستها الإنمائية على حد سواء. وتمكين المرأة من خلال المشاركة المباشرة والمجدية أمر أساسي وطريقة مثبت فعاليتها في بناء السلام المستدام. ويمكن أيضا لإشاعة ثقافة المشاركة العامة أن تخفف التوتر وتقلل من الإحباط وتبني الثقة، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الخاضعة للمساءلة والسلطات القضائية المختصة والمستقلة والمحايدة، وهما أمران أساسيان لدعم سيادة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وهناك أمل ضئيل في تحقيق السلام والأمن ما دامت النزاعات السياسية الكامنة دون حل، لا سيما تلك الناجمة عن الإقصاء وعدم المساواة. ويجب علينا جميعا أن نعطي أولوية أكبر لتعزيز التسويات السياسية الشاملة للجميع في جهودنا الرامية لبناء السلام والمصالحة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر المكسيك على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة وترحب بترؤس فخامة الرئيس لوبيس أوبرادور لجلسة اليوم.

لقد زودنا الأمين العام غوتيريش في إحاطته بمنظور ثاقب ومادة للتفكير لمناقشتنا، وأود أن أشكره على ذلك. واستمعت باهتمام أيضا إلى البيان الذي أدلت به السيدة لوردس تيبان غوالا.

تشكل المساواة كقيمة مسعى أبديا للمجتمع البشري. ومن المؤسف أن عدم المساواة بين البلدان وداخلها لا يزال منتشرا في كل مكان في القرن الحادي والعشرين، وغالبا ما يكون مصدرا رئيسيا للتوتر والنزاع. وقد أدى انتشار النزعة الانفرادية والهيمنة إلى ترسيخ ترتيبات غير عادلة وغير منطقية في إطار هيكل الحكم العالمي، أصبحت بمثابة محركات رئيسية لعدم المساواة في العلاقات الدولية. هذا علاوة على أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتغير المناخ وتطبيق التكنولوجيات الناشئة تؤدي إلى تفاقم التحديات الناجمة عن التفاوت في الثروات والفجوة بين الشمال والجنوب، مما يسفر عن ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة.

فينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يولي اهتماما وثيقا لهذه المسألة وأن يعزز التنسيق في سياق السلام والأمن وأن يستجيب بشكل جماعي.

إن تحقيق التنمية الشاملة للجميع هو السبيل الأساسي لمعالجة عدم المساواة والقضاء على النزاعات. وأبرز مظاهر عدم المساواة التي تواجه العالم اليوم هي الفجوة الكبيرة في التحصين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، التي لا تعوق الاستجابة العالمية للجائحة فحسب، بل كذلك تشكل ظلما عظيما لشعوب البلدان النامية. إننا ندعو إلى تعاون دولي نشط بشأن اللقاحات وكفالة إمكانية الحصول على اللقاحات بأسعار معقولة كسلعة عامة للناس في جميع أنحاء العالم.

وما فتئت الصين تعمل بجد في سبيل تحقيق ذلك الهدف. وقد قدمت حتى الآن أكثر من ١,٦ بليون جرعة لقاح إلى أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية خلال هذا العام. وسنقدم أكثر من بليوني جرعة في الخارج. فالصين هي أكبر مزود باللقاحات في العالم.

إن التنمية، في حقبة ما بعد كوفيد-١٩، هي المطلب الأول للشعوب في جميع البلدان. ومن الضروري اتباع نهج يركز على الناس. وفي حين أن التنمية تزيد من حجم الكعكة، ينبغي تقاسم ثمارها بشكل منصف حتى يتمكن جميع الناس من التمتع بحياة أفضل.

ولا يمكن أن تستند التنمية الطويلة الأجل في العالم في عصر العولمة إلى تراكم الثروة لدى بعض البلدان بينما ترزح بلدان أخرى في فقر وتخلف طويلي الأمد. ولا يمكن للعالم أن يسعى إلى مستقبل أفضل إلا بالقضاء بشكل أساسي على عدم المساواة في التنمية وعدم كفايتها وعدم توازنها وبتحقيق تنمية مشتركة لجميع البلدان. ولا تؤدي ممارسات، مثل سياسات إفقار الجيران وتصدير الأزمات وجني

المكاسب على حساب الآخرين إلا إلى تدمير أساس التنمية المشتركة. فتلك الممارسات لا هي أخلاقية ولا هي مقبولة.

وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ، منذ وقت ليس ببعيد، مبادرة إنمائية عالمية. والفكرة الجوهرية لتلك المبادرة هي دعم الشمولية والمنافع للجميع والدعوة إلى بناء الشراكات وعدم ترك أي بلد يتخلف عن ركب التنمية العالمية. فينبغي لنا أن نجعل التنمية في مركز الصدارة في التعاون الدولي وأن نبني اقتصادا عالميا منفتحا ونهيئ الظروف للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا بد من وضع ترتيبات مؤسسية متينة ودائمة من أجل تعزيز وضمان المساواة الاجتماعية. وفي عملية إعادة الإعمار، ينبغي للبلدان الخارجة من النزاعات أن تضع في حسبانها واقعها الوطني وأن تبني هيكلا سياسيا عريض القاعدة وشاملا وأن تحسن سيادة القانون وأن تكفل المشاركة المتساوية لجميع الفئات والطبقات الاجتماعية في الحكم الوطني وأن تجعل الشعب سيد بلده الحقيقي.

لقد بين لنا التاريخ مرارا وتكرارا أن تقويض مبدأ المساواة في السيادة والتدخل المتكرر في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وفرض نماذج الحكم على البلدان النامية، بل وتأليب فصيل على آخر هي أمور كثيرا ما تؤدي إلى نزاعات داخلية في تلك البلدان. وقد تصبح التداعيات الكارثية لسياسات القوة والتدخل العسكري مرتعا للأيديولوجيات المتطرفة، لتصب في مصلحة من يدعون إلى الكراهية ويحرضون على العنف. ويجب تعلم هذا الدرس بضمير حي.

وينبغي لنا أن ندعو إلى إقامة وتعزيز علاقات دولية تتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة وإلى تعاون يعود بالفائدة على جميع أطرافه. ومن الضروري التمسك بالمساواة بين الدول صغيرها وكبيرها وممارسة تعددية أطراف حقيقية والالتزام الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة حتى تتمكن جميع البلدان والشعوب من المشاركة في السلام والتنمية والكرامة وتشكيل مستقبل البشرية بشكل مشترك.

ويتحمل مجلس الأمن في ذلك الصدد مسؤوليات هامة وآمال المجتمع الدولي العالمية معلقة به. والصين على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس في جهد دؤوب لبناء مستقبل أفضل.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أهنئ فخامتكم، السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه المناقشة المهمة. كما أشكر معالي الأمين العام والسيدة لوردس تيبان غوالا على إحاطتيهما الثاقبتين.

إن اختياركم لموضوع اليوم، السيد الرئيس، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمناقشة بشأن التنوع وبناء الدولة والبحث عن السلام (انظر S/PV.8877) التي ترأسها الرئيس أوهورو كينياتا قبل شهر تقريبا. فتجمع بينهما ضرورة ملحة للفت انتباه العالم إلى المخاطر على السلم والأمن التي تنشأ من عجز الدولة عن منع ومعالجة النزاعات التي يحددها العرق والإثنية والانتماء الديني ونوع الجنس وغير ذلك من علامات الهوية قبل أن تتصاعد إلى عنف.

إننا نستوعب ونعي اعترافكم العميق بأشكال التفاوت والاستبعاد المشوهة والمحبطة والمدمرة في النظام العالمي المتعدد الأطراف والاقتصادي، ونتفق مع نظرتكم المتعمقة بأن الفساد المعولم، في جوهره، أحد أكبر المخاطر التي تهدد السلام والأمن.

وكينيا مقتنعة بأن من الاختصاصات الرئيسية للدولة في حماية الأمن الوطني قدرتها القانونية والإدارية والتنفيذية على الاستجابة للمظالم الأساسية على أساس الاختلافات الاجتماعية والثقافية. وهذا اختصاص مهم بالنسبة لأغنى الديمقراطيات وأكثرها رسوخا كما هو بالنسبة للبلدان التي ترزح تحت القبضة الفعلية للحرب والإرهاب.

ويجري استخدام الاختلافات كسلاح في كل جزء من العالم، سواء في سياق الانتخابات أو في المطالبات بالتغيير السياسي أو الاقتصادي. والنتيجة تحد أساسي للاستقرار وصيانة السلم والأمن. وقد أصبح هذا سببا أساسيا ومحركا للعديد من النزاعات الطويلة الأمد التي تشمل جهات فاعلة حكومية وجهات من غير الدول على السواء، والتي كانت لها تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة في جميع أنحاء العالم.

وهذا الاستخدام للاختلاف كسلاح هو أساس التطرف الذي يفضي إلى الإرهاب. فهو يتحول إلى خطاب كراهية وتحريض على العنف وفظائع وجرائم حرب في كل مكان. ويؤدي إلى تعطيل السلام

المدني. ويضعف الثقة في المؤسسات ويقوض الشرعية التي تشكل عنصرا ضروريا من عناصر الحوكمة الفعالة.

إن حماية السلم والأمن الدوليين يتطلب مجلس أمن وأمما متحدة ومنظمات إقليمية تشجع التنوع بنشاط وتمكن من إدارته بفعالية، في امتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسأقترح أربع نقاط ينبغي أن تدعم جهودنا لمعالجة الاستبعاد وعدم المساواة والنزاعات على أساس العرق والإثنية والانتماء الديني والاختلافات الأخرى.

أولا، فخامتكم، نستوعب ونرحب بكلمتكم البليغة بخصوص الحاجة إلى مواجهة الفساد المستشري في النظام الدولي. فآثار ذلك الفساد هي التي تؤدي إلى الفقر وأوجه عدم المساواة والاستبعاد التي، من ثم، تستخدم كسلاح وتتحول إلى أسس للنزاع العنيف. والواقع أن المحنة الرئيسية التي يعاني منها النظام الدولي المتعدد الأطراف هي أحد أعراض هذا الفساد الذي نراه ينعكس في المعايير المزدوجة والأهداف الدائمة التغير في خدمة تسلسل هرمي غير عادل أنشئ للحفاظ على الأقوى والأغنى على حساب الأضعف والأكثر هشاشة.

ثانيا، يمكن لمجلس الأمن أن يسهم في كسر الحلقات المفرغة التي تنطوي على الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع عن طريق تضمينها في ولايات بناء القدرات في هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تفضي إلى مؤسسات دولة تنهض بالمساواة وتسخر التنوع من أجل السلام والتنمية المستدامين.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام على نحو أكبر بكثير. وينبغي للجنة، من جانبها، أن تتعامل مع الدور الذي يؤديه الاستبعاد وتصاعد النزاعات والمظالم القائمة على الهوية في أعمال العنف اللاحقة.

رابعا، صارت التكنولوجيا على نحو متزايد واسطة الخطاب المدني والسياسي. وبين حق المتحدث في حرية التعبير وحق المستمع في تكوين جمعيات توجد خوارزميات طورتها وسائل التواصل الاجتماعي لتصنيف هذا الخطاب وتحديد كيفية توجيهه للاستفادة من الآثار الناتجة عن ذلك. والنتيجة هي تحد دقيق ولكنه مهم لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

ويجب أن تتصدى هذه القيم الثمينة الآن أن تتعامل مع غرف رجع الصدى والأخبار الزائفة والمعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة على نطاق واسع. وتسمح التكنولوجيا باستهداف البلايين كأفراد. وهي تغير السياسة وستواصل القيام بذلك بطرق إيجابية وأيضا بطرق مدمرة للغاية.

وهناك مناقشات هامة تجري، لا سيما في بلدان الشمال بشأن تنظيم هذه التكنولوجيات، ولكن لا يجري إشراك بلدان الجنوب بما فيه الكفاية. ويجب أن نزيد التواصل بين الدول وشركات التكنولوجيا والأمم المتحدة. وسيمكن التعاون الإيجابي من تطوير ونشر أدوات للإنذار المبكر لاستخدامها في عمليات السلام والأفرقة القطرية من أجل كشف اتجاهات التصعيد وتيسير اتخاذ تدابير وقائية من أجل السلام.

في الختام، تتطلع كينيا إلى مواصلة المحادثات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يساهم في إتاحة القدرات والأدوات التي من شأنها أن توفر للدول والمجتمع الدولي حماية أفضل من النزاعات التي يحركها تسييس الاختلافات العرقية والإثنية والدينية وغيرها من الاختلافات الاجتماعية والثقافية، فضلا عن الاختلافات الاقتصادية الناجمة عن الفساد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بتنظيم المكسيك لهذه المناقشة، التي تذكر بثلاثة شروط أساسية للسلام الدائم: شمول الجميع وضمان حقوق الإنسان والتنمية.

أولا، فيما يتعلق بشمول الجميع، يتطلب حل النزاعات حلولا سياسية تجمع جميع أصحاب المصلحة. وهذا ما يتم إثباته مرارا وتكرارا. وفي إثيوبيا، تدعو فرنسا السلطات إلى بدء حوار وطني شامل للجميع دون إبطاء، وفقا لالتزاماتها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن يسمح وقف إطلاق النار بوضع حد فوري للعنف وأن يفسح المجال لإجراء حوار شامل للجميع.

ويجب على عمليات حفظ السلام أن تكافح الاستبعاد، ولا سيما من خلال برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية.

وينبغي أن تسهل مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين شمول الجميع. ومشاركة جميع المواطنين في عمليات انتخابية شفافة وموثوقة أمر أساسي. وفي مالي، على سبيل المثال، ندعو السلطات إلى الوفاء بالتزاماتها وتنظيم الانتخابات من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية. وفي هايتي، يجب على جميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تبني توافق الآراء اللازم لإقامة حكومة شاملة للجميع وقادرة على تنظيم انتخابات في أجواء سلمية.

ثانيا، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، يجب أن نضمن حقوق الإنسان وأن نستجيب للاحتياجات الإنسانية. كما أن حماية الحريات الأساسية وسيادة القانون شرط لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم. ويجب ألا تمر أعمال العنف والتعصب والتمييز دون عقاب. ويجب أن نواصل إعطاء الأولوية لحماية النساء والأطفال والأقليات والفئات الأكثر ضعفا. وفي الشرق الأوسط، لم يقض التقدم المحرز في مكافحة داعش على التهديد الذي تتعرض له النساء والأقليات الدينية. وفي بورما، لا تزال الأسباب الجذرية لأزمة الروهينغيا قائمة. ويجب تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالمواطنة والمساواة في الحقوق.

ومن خلال منتدى جيل المساواة، ضمنت فرنسا والمكسيك التزامات وموارد لصالح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولكن ذلك يجب أن يُترجم إلى تقدم ملموس. وفي أفغانستان، تطالب فرنسا باحترام حقوق النساء والفتيات التي تنتهكها حركة طالبان بالفعل.

إن تلبية الاحتياجات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. ويجب أن نحمي المدنيين وأن نكفل وصول المساعدات الإنسانية. وفي سورية، يجب على جميع الأطراف، وخاصة النظام السوري، احترام القانون الدولي الإنساني.

أخيرا، يجب أن تكفل جهود بناء السلام تحقيق التنمية المستدامة للشعوب. فالفقر وتزايد التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الجوائح والتدهور البيئي، جميعها أمور تستدعي استجابات متعددة الأطراف. ويعبر "العقد الاجتماعي" الجديد الذي يروج له الأمين العام في تقريره عن "خطتنا المشتركة" عن الحاجة المتزايدة إلى التعاون والتضامن. وهكذا سنتمكن أيضا من إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقوم فرنسا بدورها كاملا من خلال زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ٠,٥٥ في المائة من ثروتها الوطنية بحلول العام المقبل. وستركز تلك المعونة على ١٩ بلدا ذا أولوية، ولا سيما في أفريقيا، من أجل حماية المنافع العامة العالمية، ولا سيما المناخ والتنوع البيولوجي والصحة وتعزيز أدوات التنمية، أي التعليم والمساواة. ومن أجل تعزيز حملة التطعيم العالمية ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، تبرعت فرنسا بـ ٦٧ مليون جرعة، بما في ذلك ٦٤ مليون جرعة من خلال آلية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. ويستفيد من هذه اللقاحات حاليا أكثر من ٥٢ بلدا، بما في ذلك نحو ٣٠ بلدا في أفريقيا. وستتواصل هذه الجهود.

ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة برمتها وسيلة لشمول الجميع والتنمية. وبالتوازي مع عمل الوكالات في الميدان، يجب على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، اللذين ضاعفت فرنسا مساهمتها فيهما أربع مرات في عام ٢٠٢١، أن يحولا دون ظهور أو عودة ظهور النزاعات. ويجب أن تُعطي جهودهما الأولوية للشباب من خلال دعم تنفيذ وتعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. فلنمنح الشباب الوسائل للمشاركة في بناء السلام الدائم، ابتداء من اليوم.

السيد الأدب (تونس)**:** في البداية، أتقدم بالشكر إلى المكسيك على تنظيم هذا الاجتماع الهام، وأود أن أرحب بفخامة الرئيس أندريس مانويل لوبيس أوبرادور وأشكره على توليه رئاسة الاجتماع وعلى بيانه. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته القيمة. والشكر موصول لممثلة المجتمع المدني السيدة لوردس تيبان غوالا.

لقد أثبتت التجارب أنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن المستدام فقط بإنهاء النزاعات ووقف العنف. ذلك أن بناء السلام وتعزيز مقومات الاستقرار وتثبيت الأمن يمثل مسارا طويلا يتطلب العمل على معالجة الأسباب العميقة المؤدية للنزاع، وفي مقدمتها كل مظاهر الإقصاء والتهميش وعدم المساواة.

ومن هذا المنطلق، فإن السلم لا يكون مستداما ما لم ينبني على مقاربة شاملة تقوم على مفهوم واسع للأمن والاستقرار وقاعدة مشاركة واسعة عبر كل المراحل، بدءا من فض النزاعات ومنع نشوبها، مرورا بمسارات التسوية السياسية، وصولا إلى بناء السلام والوقاية من النزاعات، مع ضرورة التركيز على إشراك كل الأطراف المعنية وكل مكونات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، وعلى معالجة الأسباب المغذية لنزعات العنف وكذلك بذور اندلاع أزمات وصراعات جديدة.

لقد تغيرت طبيعة النزاعات القائمة حيث أصبحت في معظمها نزاعات داخلية وأكثر تعقيدا. كما تعاظم دور الأطراف غير الحكومية وفي مقدمتها التنظيمات الإرهابية والمجموعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى استغلال مظاهر الإقصاء والتهميش لتأجيج النزاعات والأزمات واستقطاب الفئات المهمشة وتعطيل مسارات الأمن والسلم والاستقرار. ومن أهم عوامل التهميش والإقصاء للاعتبارات المرتبطة بالهوية بكل امتداداتها العرقية والدينية والجنسانية، وكذلك تلك المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والتنموية.

وفي هذا الإطار فإننا نجدد تثمين تونس لرؤية مجلس الأمن بشأن المقاربات الضرورية لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال اعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. كما نؤكد على ضرورة إعادة المزيد من التركيز على أبعاد التنمية وحماية حقوق الإنسان وتأثيرات تغير المناخ كمقومات أساسية للسلم والأمن، خاصة من خلال مقاربة تشاركية تضمن مشاركة مختلف الفئات والمجموعات في كل مراحل تحقيق وبناء السلام.

إن من شأن هذه المقاربة تعزيز مناعة المجتمعات وتماسكها وتحصينها بالتالي من إمكانية حدوث تصدعات وانقسامات ناتجة عن شعور بالإقصاء علاوة على رفع قدرتها على مواجهة كل التحديات والتهديدات للأمن والاستقرار.

وفي هذا الإطار، فإننا نشير إلى أهمية الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتحقيق السلام وضمان استدامته من خلال تكريس مبدأ التضامن بين المجموعات وتعزيز مصداقية الحكومات عبر رفع قدرتها على احتواء وإدارة الاختلافات والتنوع وتعزيز قيم الحوار والمساواة والتركيز على القيم المشتركة ووحدة المصير والانتماء والهوية القانونية لجميع أفراد المجتمع، مما من شأنه أن يحدث تغييرا ملموسا في حياة الشعوب. فلا يمكن تحقيق السلم والأمن بدون تنمية مستدامة، كما أن التنمية لا تتحقق بدون السلام. ومن هذا المنطلق فإن تحقيق العدالة للجميع ومكافحة الإقصاء وعدم المساواة في التمتع بثمار التنمية هما عاملا تمكين أساسيان للوصول إلى مجتمعات أكثر استقرارا واستدامة.

تشير التقارير إلى انتشار الأزمات والنزاعات في العديد من مناطق العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية وإلى بلوغ الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، وكذلك إلى تضاعف عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر المدقع. وهي كلها أسباب مؤدية إلى التهميش وعدم المساواة والحرمان. لذلك، فإننا نجدد التأكيد على ضرورة المزيد من تضافر الجهود لتسوية النزاعات القائمة والتصدي لكل تداعياتها الأمنية والاجتماعية والإنسانية.

نؤكد كذلك على ضرورة تعزيز خطط وآليات الرصد والإنذار المبكر للوقاية من اندلاع الأزمات وأسبابها من خلال تعزيز التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين والحكومات والمجتمع المدني.

لقد جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتفاقِم الأوضاع العالمية بتداعياتها على مختلف المستويات، وكذلك من خلال إسهامها في تعميق الهوة والفوارق بين الدول وفي داخلها. ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والتضامن الإنساني لتقليص هذه الفوارق والعمل على أن تشمل مرحلة التعافي كل البلدان والشعوب دون استثناء، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا. فالتداعيات الناتجة عن الجائحة خلفت آثارا غير مسبوقة على حقوق الإنسان والمساواة والتنمية في جميع أنحاء العالم. كما تسببت في حالة ركود اقتصادي عالمي واستنزفت موارد الحكومات والمجتمعات، مما دفع الملايين إلى دائرة الفقر وعطلت الحق في الصحة والتعليم للملايين. كما زادت من

مظاهر التهميش والإقصاء للفئات الهشة والضعيفة. وكل هذه الآثار من شأنها إن لم تتم معالجتها بشكل ملائم أن تقوض ما تم تحقيقه في عدة مجالات، وأن تهدد السلم والأمن الدوليين على المدى الطويل.

في الختام، نعرب عن تأييدنا لتقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" ولندائه إلى ضرورة مضاعفة الجهود لكسر الحلقة المفرغة للفقر والإقصاء والتمييز والنزاعات، وتجنب الأثر المضاعف لحالات الطوارئ الدائمة التي لا تزال تستنزف موارد العديد من الدول في مختلف مناطق العالم، ولا سيما في القارة الأفريقية. وإذ نشير في هذا السياق إلى جلسة المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدتها تونس خلال رئاستها لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير بشأن تحديات صون السلم والأمن الدوليين في السياقات الهشة (انظر S/2021/24)، فإننا نجدد تأكيدنا في هذا السياق على التزام تونس الثابت بمواصلة إسهامها الفاعل في خدمة الأمن والسلم الدوليين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على طرح هذه المناقشة الهامة في مجلس الأمن. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة تيبان غوالا على إحاطتيهما.

وكثيرا ما تكون عدم المساواة والإقصاء المستمرين من الدوافع الهامة لانعدام الأمن والنزاعات الداخلية طويلة الأمد. إن التصدي لتلك العوامل أمرا حاسم لبناء السلام المستدام. ولن تحل الأزمة في إثيوبيا إلا من خلال حوار شامل. كما لن يتحقق الاستقرار الحقيقي في أفغانستان إلا بالمشاركة الكاملة المتساوية والفعالة للنساء والفتيات.

وكما قال الأمين العام فإن التنمية هي الوقاية الأفضل من النزاعات. غير أن التنمية لن تكون عاملا رئيسيا لحل جميع المشاكل إذا لم تتم على نحو سليم. ولكي تكون فعالة ومستدامة، فإنه يتعين معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بالتزامن، بما في ذلك الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وتُعدُّ الحوكمة الشاملة من خلال الانتخابات الديمقراطية أمرا بالغ الأهمية للسماح للمجتمعات بإدارة التحديات التي تواجهها سلميا. إن حقوق الإنسان تؤدي دورا رئيسيا في بناء مجتمعات قادرة على الصمود. وتنبهنا انتهاكات حقوق الإنسان إلى تزايد مخاطر النزاع والفظائع.

سأعلق على ثلاث نقاط موجزة ذات صلة بمجلس الأمن على وجه الخصوص.

أولا، يمكننا أن نفعل المزيد لتعزيز المساعدة الدولية المنسقة لحماية وتعزيز السلام والتنمية والمكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان على نحو أفضل. وينبغي أن يكون السلام عملية وطنية وأن يعزَّز وطنيا أيضا. وتقع على عاتق الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها وإظهار الإرادة السياسية لحل التهديدات التي يتعرض لها السلام.

ولكن بوسع مجلس الأمن أن يبذل مجهودا أكبر لتجاوز العقبات التي تعوق جهود الوقاية. ويعني ذلك الدعوة أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة أكثر تنسيقا ومراعية للنزاعات فضلا عن الإنذار المبكر ودعم أفضل للتحليل حتى يتسنى التصدي للمخاطر قبل أن يضطر المجلس إلى التصرف بشأنها. وتؤيد المملكة المتحدة النشر المرن للأدوات المتاحة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان على إيجاد حلول وطنية لتحديات بناء السلام، بما في ذلك لجنة بناء السلام.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يكفل في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن تكون عمليات الأمم المتحدة للسلام أكثر إلماما بدوافع النزاع وأن تنسق بشكل أفضل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية في مجال بناء السلام. ويمكن لأصوات المجتمع المدني أن تقدم آراء نقدية لينظر فيها المجلس كما يتضح من شهادة السيدة تيبان غوالا اليوم.

ثالثا وأخيرا، عندما تتصاعد النزاعات ينبغي للمجلس ألا يضع مسؤوليته جانبا. وعندما تتحول اللامساواة والإقصاء إلى فظائع تنتهك المعايير الدولية المتفق عليها وتهدد السلم والأمن الدوليين، فإن علينا التزاما باتخاذ الإجراءات ومنع حدوث المزيد من الأزمات الإنسانية.

إن من مصلحتنا جميعا تمكين البلدان وشعوبها من تعزيز مجتمعات منصفة وشاملة ومنفتحة.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشيد بوفد المكسيك – إخواننا وأخواتنا بفضل ما نشترك فيه من تاريخ وهويات وإمكانيات تتسم بها الأمريكيتان – لعقده مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكركم، أيها الرئيس لوبيس أوبرادور، على الإدلاء ببيان لا يُنسى في وقت سابق. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

لقد ترسخت منذ زمن طويل الروابط بين عدم المساواة والإقصاء والنزاع. وكثيراً ما تتبلور المخاطر الأمنية وسط تفاوتات صارخة تؤجج الانقسامات الاجتماعية وتعرقل الوساطة الاجتماعية وتعرض للخطر الأسس التي تقوم عليها المجتمعات السلمية. وفي السياقات الهشة، حيث يكون التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمصاعب الإنسانية الناجمة عن التخلف أكثر وضوحاً، تثير أوجه عدم المساواة هذه منازعات تتحول في كثير من الأحيان إلى نزاع عنيف. كما أنها تخلق أرضاً خصبة للأيديولوجيات المتطرفة والنشاط الإرهابي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكلها تعمل على تقويض سيادة الدولة والالتفاف على السلامة الإقليمية وتقويض آفاق السلام والتنمية الدائمين.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من حيث الإرادة السياسية والمبادرات الإنمائية لإصلاح التصدعات الاجتماعية، وتعزيز المؤسسات، وتعزيز الملكية الوطنية لعمليات السلام. وهذه هي أنجع وسيلة للنهوض بالتسوية السلمية للنزاعات. وفي الواقع، لن يتم إصلاح النسيج الاجتماعي واستعادة ثقة الجمهور والسعي بجدية في العمليات الوطنية للحوار السياسي وبناء توافق الآراء والمصالحة، كما يمكن للعديد من الدول في حالات ما بعد انتهاء النزاع أن تشهد على ذلك، إلى أن يتم إصلاح الانقسامات العميقة التي تولد القلاقل وعدم الاستقرار إصلاحاً نهائياً وقاطعاً.

ومن المؤسف وجود الكثير من التفاوتات الهيكلية بين مجتمعاتنا وبين دولنا، وهذا أقل ما يمكن قوله، خلال هذا العصر من التقدم العلمي والتوسع العالمي للحريات الفردية. فهذه التنمية العالمية غير المتوازنة، التي تتجلى في التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الشديدة، تمثل وصمة أخلاقية على وجه النظام المتعدد الأطراف. ومما لا شك فيه أن الوقت قد حان لصياغة تعددية أكثر عدلاً وشمولاً، في ضوء الخلفية الواضحة لجائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ المتنامية والنزاعات التي طال أمدها والتي تؤثر جميعها بشكل غير متناسب وغير عادل على البلدان النامية.

ويجب على جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعمل معاً بشكل أوثق، بدعم من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، من أجل النهوض بالحلول العملية المتمحورة حول الإنسان عبر نطاق الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو رفع مستوى التزاماتها بالمساعدة الإنمائية الخارجية، وينبغي سحب التدابير التي تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا سيما الجزاءات الأحادية الجانب والقوائم السوداء غير الشرعية وغير ذلك من أشكال التخريب الاقتصادي. ولا يمكننا أن نعالج الإقصاء داخل البلدان بنجاح ما دام بعض أعضاء المجتمع الدولي يحافظون على هذه الممارسات الإقصائية والتمييزية.

ولن تكتمل أي أطروحة عن التهميش وعدم المساواة والنزاع، في العالم الأكاديمي أو في شؤوننا الدبلوماسية العملية، دون إيلاء الاعتبار الواجب للأدوار المخزية للإمبراطوريات السابقة وبعض الدول العظمى الحالية. ولا تزال العدالة التعويضية عن الانتهاكات التاريخية للعبودية والإبادة الجماعية للسكان الأصليين، التي نشأت منها تركات دائمة من التخلف وعدم المساواة، تمثل أولوية ملحة. وفي مداولاتنا بصفتنا المجلس، يجب أن نضع في اعتبارنا دائماً الآراء ووجهات النظر المشروعة لمن لا يملكون السلطة – الأشخاص عديمو الجنسية واللاجئون والمشردون داخلياً والشعوب الأصلية وغيرها من الأقليات العرقية والدينية، والنساء والفتيات وأولئك الذين يعانون من أسوأ آثار كوفيد-١٩ وتغير المناخ وتدهور البيئة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن شعوب هايتي ومنطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد، كما هي الحال في مناطق أخرى، تستحق أن يكون هناك نظام اجتماعي

وسياسي أكثر عدلاً وإنصافاً تتاح فيه ثمار الإبداع البشري للجميع، بما في ذلك لقاحات كوفيد-١٩. وخلال العقد المحوري للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، دعونا نعمل معاً من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار للبشرية جمعاء، دون استثناء أو تهميش.

وختاماً، أكرر كلماتكم العميقة، سيدي الرئيس: لا يمكننا أن نكون سعداء إلا بأن نكون صالحين.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة، والسيدة تيبان غوالا على مشاركتنا أفكارها. كما نشكر الرئاسة المكسيكية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة جداً. ونشكركم بصدق، سيدي الرئيس، على ملاحظاتكم الثاقبة وعلى رئاستكم لهذه المناقشة.

تبيّن أن أوجه عدم المساواة والإقصاء، في كثير من حالات النزاع، يمكن أن تحرك الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات المسلحة أو تفاقمها. ويمكن أن تؤدي أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية والانقسامات السياسية، داخل البلدان وفيما بينها، إلى وجود مظالم وتأجيج التوتر وإيجاد بؤرة متفجرة للعنف والنزاع. ويزيد من تفاقمها الضغوط الأخرى، مثل الفقر المزمن وانعدام التنمية الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والمائي وتغير المناخ، وحالياً جائحة فيروس كورونا.

إنها أمور تضيف تعقيدات إلى التهديدات والتحديات الخطيرة التي ما برح المجتمع الدولي يواجهها نتيجة لسياسات القوة، والإكراه من جانب واحد، والإملاءات وانتهاكات القانون الدولي التي كانت بمثابة محركات منهجية للتوتر والنزاعات والمواجهات. وعلاوة على ذلك، نعلم جميعاً أن عدداً قليلاً جداً من النزاعات ينتهي بمجرد توقيع اتفاق سلام. وفي أعقاب النزاعات، يمكن أن يؤدي الضرر الذي يلحق بالبنى التحتية والحرمان من الخدمات الأساسية وانعدام فرص التنمية إلى تعريض جهود إعادة الإعمار والتنمية للخطر.

وفي مناسبات عديدة، أقرّ مجلس الأمن بوجود روابط بين السلام والتنمية المستدامة. ولذلك فمن الضروري ألا نكتفي بمعالجة الأعراض والعواقب فحسب، بل أيضاً الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع كتدبير وقائي من أجل الحفاظ على مكاسب السلام والتنمية التي تحققت بشق الأنفس والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أربع نقاط:

أولاً، يجب على مجلس الأمن، بوصفه الحارس الرئيسي للسلام والأمن الدوليين، أن يواصل التمسك بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك أهدافه ومبادئه، وبصون نظام دولي يقوم على القانون الدولي الذي يشكل الأساس الذي لا غنى عنه لعالم أكثر سلاماً وازدهاراً وعدلاً تتعايش فيه الدول بسلام.

ثانياً، يتطلب النهج المنسق من مجلس الأمن أن يعمل مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاء التنمية الآخرين، وفقاً لولاية كل منها. ونقدر تقديراً عالياً أيضاً الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمات الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق، أن تؤدي دوراً تكميلياً في صون السلم والأمن الدوليين. وفي منطقتنا، أكدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على محوريتها في الهيكل الأمني الإقليمي، على سبيل المثال في منع نشوب النزاعات وحلها ومعالجة القضايا الإقليمية والدولية.

ثالثا، لا يزال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشكل أولويتنا القصوى. وينبغي النظر في توفير تمويل أكثر ابتكارا للتصدي لعدم المساواة ودعم التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة شرط حاسم لتحقيق المصالحة الوطنية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وهذه هي التجربة المباشرة التي يمكن لبلدي أن يتشاطرها، بعد أن مر بفترة إعادة الإعمار والانتعاش والتنمية للتحول من دولة متخلفة النمو مزقتها الحرب إلى بلد متوسط الدخل.

رابعا، في مجال بناء القدرات، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. ويجب أن تحترم المساعدة المقدمة إلى الدول سيادة الدول وأن تستند إلى الاستراتيجيات والخطط والأولويات الوطنية، مع مراعاة المنظورات الثقافية والتاريخية مراعاة كاملة وكفالة السيطرة الوطنية. فمثل هذا النهج، الذي يقوم على الخصوصيات والاحتياجات الوطنية، يتيح لنا أيضا التركيز على الفئات الأكثر عرضة لأوجه عدم المساواة والاستبعاد في سياقات محددة.

وبالنظر إلى تجاربنا وتاريخنا الوطني، تقدر فييت نام ولا تزال ملتزمة بكونها شريكا موثوقا به من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المكسيك وأشكركم شخصيا، الرئيس لوبيس أوبرادور، على وجودكم معنا اليوم وعلى عرض هذا البند المهم على المجلس.

والشكر موصول للأمين العام على إحاطته الثاقبة. وأتوجه بالشكر، على وجه الخصوص، للسيدة لوردس تيبان غوالا على الرسائل البليغة التي وجهتها إلينا في بداية الجلسة. وقد استمعنا باهتمام إلى تلك الرسائل.

لقد أشار رئيس أيرلندا، مايكل د. هيغنز، في بيانه الأخير للاحتفال بمرور ٢٠٠ عام على استقلال المكسيك، إلى أوجه التشابه المذهلة في تاريخ المكسيك وأيرلندا، التي تشمل الاستعمار والهجرة والفقر والاستبعاد. وتلك هي الخواص التي تميز تاريخ كل منا، كما توحد الشعبين الأيرلندي والمكسيكي. وهي تشكل أيضا خلفية ذات صلة خاصة بمناقشتنا هنا اليوم.

دعونا نعترف بأن مجلس الأمن اليوم لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات بفعالية. وإن مناقشة اليوم والبيان الرصين الذي قدمتموه، سيدي الرئيس، يُبرزان الفجوات والحاجة الماسة والملحة إلى النهوض بالخطة الوقائية للمجلس وكفالة أن نتدارك، نحن مجلس الأمن، الكفاح الجاري الآن لتحقيق أكثر من مجرد الاستجابة للأزمات.

وتتجسد القيمة التي توليها أيرلندا لهذه المسألة في الطريقة التي نؤدي بها دورنا على هذه الطاولة. وتتجسد في الطريقة التي نضطلع بها بعملنا بشأن المناخ والأمن، والنزاع والجوع، والمرأة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام.

ونعتقد أن المجلس يجب أن يضع تلك المسائل في صميم جدول أعمالنا لكفالة الوقاية الفعالة والانتقال إلى السلام، لا سيما في السياقات التي ننتقل فيها من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ونرى أن هذا ليس مجرد تصرف سليم، بل إنه التصرف الذكي الذي ينبغي أن يصدر منا. إننا نعلم أن تكلفة العمل الوقائي المبكر لتجنب نشوب الحرب ووقوع الفظائع الجماعية يمكن أن تقل بمقدار ٦٠ مرة، في المتوسط، عن تكلفة الاستجابة المتأخرة والتدخل العسكري. ونحن نتعامل يوميا، على هذه الطاولة تحديدا، مع نتائج قيام المجلس بأقل مما يجب، وبعد فوات الأوان. وسواء تعلق الأمر بالمخاطر المتصلة بالمناخ، أو انهيار النظم الغذائية، أو الفساد المستشري، الذي أبرزتموه، سيدي الرئيس، في ملاحظاتكم، أو السياسات الإقصائية، أو مجال حقوق الإنسان والحماية، فإننا نحتاج حقا إلى الاعتراف بما هو واضح الآن بصورة متزايدة – فالتحديات غير التقليدية تؤثر بشكل متزايد وسريع ليس على السلام والأمن فحسب؛ بل إنها تشكل عائقا أيضا أمام قدرتنا على التصدي لتلك التحديات.

وكما قال آخرون اليوم، فإن الآثار الضارة لتغير المناخ ملموسة في جميع أنحاء العالم، من منطقة الساحل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، والنزوح، والتنافس على الموارد، مما يسهم في عدم الاستقرار وزيادة التوترات.

وكما ذكرنا في مناقشتنا هنا في الشهر الماضي، في ظل رئاسة كينيا، تواجه منطقة البحيرات الكبرى مجموعة من الأزمات المعقدة والمتشابكة (انظر S/PV.8884)، بما في ذلك استمرار العنف وانعدام الأمن، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، ودورة النزاع والجوع، والمستويات المرتفعة بشكل مذهل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فضلا عن الفقر المدقع، والاستبعاد وعدم المساواة. وإن القصور في التصدي لتلك المسائل هو تماما بمثابة التخلي عن مسؤوليتنا.

وتعتقد أيرلندا أن اتباع نهج منسق وقائم على الشراكة في جميع جوانب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام سيمكننا من استباق التهديدات الناشئة والتصدي لها قبل أن تؤدي إلى نشوب نزاعات تدرج على جدول أعمالنا. ويمكن أن يساعدنا ذلك على إطفاء الشرارات التي قد تتحول إلى نيران إن حدث خلاف ذلك. ويمكن أن يساعدنا أيضا

على محاسبة أنفسنا بشأن التمسك بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

وقد رأينا أيضا في بلدان مثل تيمور – ليشتي مثالا إيجابيا على الكيفية التي يمكن بها للإجراءات الاستباقية المناسبة والاستجابة المبكرة والمشاركة السياسية الشاملة أن تؤدي إلى ترسيخ السلام. وكما يقال في كثير من الأحيان، لا يمكن تحقيق السلام بدون التنمية، ولا التنمية بدون السلام.

وينبغي ألا نتوهم أن الأمثلة الصارخة للفقر والاستبعاد وعدم المساواة التي نراها حولنا، والتي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والمخاطر المناخية المتزايدة باستمرار، لا تسهم في انعدام الأمن الدولي. كما أن استبعاد المرأة في سياقات بناء السلام يسبب ضررا بالغا. وتبين الأدلة أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تؤدي إلى نتائج أفضل في جوهر اتفاقات السلام ونوعيتها، فضلا عن استمراريتها. وعلى نحو ما سمع المجلس من قبل، ففي جميع عمليات السلام والعمليات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها، يجب أن تكون مشاركة المرأة كاملة ومتساوية ومجدية. ونحن نعلم ذلك جيدا في أيرلندا نتيجة لتجربتنا الخاصة.

وقد ذكرنا متكلمون آخرون بالطائفة المثيرة للقلق من الأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في سياق النزاعات المدرجة في جدول أعمالنا اليوم. إنه تذكير كئيب بأن مجلس الأمن لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات بفعالية. ففي الشهر الماضي وحده، ناقشنا في القاعة حالات الطوارئ الإنسانية الحادة في إثيوبيا وأفغانستان وسورية واليمن ومالي وغيرها.

وبغرض الحفاظ على مصداقية المجلس – سأقول من أجل الوفاء بمسؤولياتنا – إنه يجب أن يعمل بشكل أفضل مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ويجب أن نواصل توفير المنابر والاستماع إلى المدنيين في المجلس، مثل لوردس تيبان غوالا التي استمعنا لها في وقت سابق اليوم، الذين لهم صوت مسموع، ويوضحون لنا أن المجلس يستطيع الوفاء بمسؤوليته في السعي إلى حماية أشد المتضررين من خلال عمله.

وعلى نحو ما أشار رئيسنا في رسالته الأخيرة لكم، الرئيس لوبيس أوبرادور، فإن أيرلندا تشاطر المكسيك الرغبة في

”تعزيز دور المرأة في عمليات السلام، والدعوة إلى التسوية السلمية للمنازعات، وكفالة احترام سيادة القانون، وتعزيز حماية الفئات الضعيفة والمدنيين في النزاعات المسلحة“.

ولذلك فإنني ممتنة لكم، سيدي الرئيس، لأن المناقشة المفتوحة التي تجري اليوم تتيح إجراء حوار منعش، واستفزازي في بعض الأحيان، يجسد تطلعاتنا المشتركة.

السيد مامان ساني (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى المهمة بشأن قضايا الاستبعاد وعدم المساواة والنزاعات المسلحة. وتنعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب إذ أن العديد من التحليلات أظهرت أن الإقصاء وعدم المساواة يؤديان إلى اضطرابات اجتماعية. ولذلك، تظل المعالجة الحكيمة لهذه العوامل هي أفضل طريقة لتجنب الأزمات المجتمعية التي تؤدي غالبًا إلى نشوب نزاعات مسلحة.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة لوردس تيبان غوالا، الخبيرة في شؤون السكان الأصليين، على إحاطتيهما المنيرتين.

يربط النقاش بشأن أسباب النزاع بشكل متزايد بين الإقصاء الاجتماعي والنزاع العنيف، ولهذا يتعين على الحكومات وضع سياسات مناسبة للحد من الإقصاء وعدم المساواة بين المجتمعات المحلية داخل دولها، ومن خلال القيام بذلك، فإنها تخلق شعورا بالانتماء في نفس كل مواطن .

ومع ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، تفاقمت أوجه عدم المساواة تلك. وفي حين أن معدل الإصابة المنخفض في منطقة الساحل أمر موضع ترحيب، إلا أن الأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن تدابير الإغلاق وغيرها من الاستجابات للجائحة أدت

للأسف إلى تفاقم أوجه التفاوت والإقصاء الاجتماعيين القائمة من قبل. وفي حين تواجه دولنا بالفعل ضغوطا في مجال التدفق النقدي بسبب الاستثمارات الأمنية الضخمة ولكن الضرورية، فإنها تواجه الآن انخفاضا في الإيرادات الضريبية وعجزا كبيرا في الميزانية وتدهورا في القطاعات الاجتماعية الأساسية وبطالة متزايدة – وكل ذلك من شأنه القضاء على المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن نتعامل أيضًا مع أزمة المناخ. ورغم أن منطقة الساحل مسؤولة عن أقل من ١ في المائة من إجمالي الانبعاثات، فإنها من أكثر مناطق العالم تأثرا بعواقب تغير المناخ.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة، كما نعلم جميعًا، إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والشباب والمجتمعات الريفية وعلى أولئك الذين يعيشون في مناطق غير آمنة. ولذلك، وبغية التصدي لتلك التحديات في مجال الحوكمة، من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إعداد عقد اجتماعي جديد يلبي احتياجات المواطنين ويحقق التكامل في عمل الأمم المتحدة من خلال الركائز المترابطة لعملنا، أي السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، أود أن أتقدم ببعض الاقتراحات بشأن السبل التي يمكن لمجلس الأمن أن يتعامل بها مع هذه المسألة.

أولاً، هناك حاجة الآن إلى نهج متماسك ومتكامل لتحسين دمج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في مختلف سياساتنا واستراتيجياتنا في مجالي التنمية وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تدعم الإجراءات التي تتخذها حكومات البلدان التي تعاني من حالات هشاشة، وكذلك الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية.

ثانيا، يجب أن نستثمر في تنمية القدرات وتعزيز المؤسسات الوطنية. وتحقيقا لذلك، يلزم وجود نظام حكم أكثر عدلاً وشمولاً، وكذلك تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياساتية والمؤسسات الاجتماعية التي تقلل من أوجه عدم المساواة في جميع مناحي الحياة العامة والاقتصادية والسياسية.

ثالثا، وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، حان الوقت لإصلاح نظام الحوكمة العالمي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل تعزيز دورهما وإعدادهما للوفاء بمهامهما على نحو مناسب. وقد أظهرت لنا جائحة كوفيد–١٩ أوجه القصور في نظامنا الحالي للحوكمة، والذي لم تعد أدواته مهيأة لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة.

ختاما، بينما يُعقد المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية المناقشة المتعلقة بتغير المناخ وآثاره المتعددة الأوجه، ولا سيما على استقرار البلدان التي تعاني من حالات نزاع. وندعو البلدان المسؤولة بشكل رئيسي عن الانبعاثات إلى الوفاء بالتزاماتها بتمويل بناء القدرة على الصمود والتكيف. ومن المهم بنفس القدر إدماج المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ بشكل فعال في عمليات تحقيق الاستقرار وحفظ السلام، وقد حان الوقت لذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثل المكسيك.

أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ على السماح لي برئاسة هذه الجلسة والموافقة على مناقشة موضوع الفساد وعدم المساواة. وأشكر أيضا ممثلي الدول الأعضاء الأخرى المشاركة اليوم.

وأود، على سبيل تلخيص المناقشة، أن أوضح أن الفساد هو السبب الرئيسي لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن السلام يولد من رحم العدالة. ويحدوني الأمل في أن تحظى مبادرتنا العالمية للأخوة والرفاه بدعم كبير بمجرد الإعلان عنها.

وبالنيابة عن الحكومة التي أمثلها وشعب المكسيك، أود أن أعرب عن أحر تحياتي لجميع حكومات وشعوب العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة في أطواق الميكروفونات المتكلمين كي يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أهنئ الحكومة المكسيكية على رئاستها لمجلس الأمن. وأود أن أهنئ الرئيس أندريس مانويل لوبيس أوبرادور على مبادرته بعقد هذه الجلسة التي تتيح لنا الفرصة كي ندرس بصورة مشتركة الإقصاء وعدم المساواة والفقر بوصفها أسبابا هيكلية لاندلاع النزاعات وصلاتها الهيكلية بالسلام.

إن إحلال السلام ليس مجرد السيطرة على النزاع أو التهديد باستعمال القوة واستعمالها أو القضاء عليهما، بل هو في الأساس شكل من أشكال التعايش الاجتماعي. إنه يقوم على الاعتراف بالكرامة الإنسانية للجميع، وبالتالي على نظام مجتمعي يتأسس على التماسك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات وتوفير الفرص للجميع والعلاقات القائمة على المساواة وغياب التمييز والإقصاء.

إن النظام الدولي الحالي الذي يمر بمرحلة انتقالية، ويتسم بعدم الاستقرار وعدم المساواة بين الدول وبين القطاعات الاجتماعية داخل الدول، يتطلب نظاما عالميا جديدا للإدارة يبني السلام من منظور هيكلي متعدد الأبعاد.

إن جائحة مرض فيروس كورونا كشفت بشكل كبير وواضح ولا يقل واقعية عن الانشقاقات الاجتماعية في عالم اليوم. وأظهرت عدم كفاية السوق لتحقيق التقدم في كل من المساواة والثروة وتوزيعها العادل. بل على العكس، أظهرت الجائحة أن ظهور النمو بدون إشراك الجميع قد أخفى أوجه تفاوت اجتماعية هائلة في الوصول إلى السلطة والحصول على الدخل، ليس في البلدان النامية فحسب، بل أيضا في أكثر البلدان الصناعية التي لديها أعلى مستويات الدخل؛ وأظهرت الفجوات في النظم الصحية والحماية الاجتماعية، وتدهور البيئة وأزمة المناخ التي تجري مناقشتها حاليا في غلاسكو. وبين الجمود والطموحات البعيدة كل البعد عن متطلبات الحالة الملحة للمناخ تفاقم عدم المساواة في الحصول على عمل لائق وكريم وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في ظل الأزمة الاقتصادية التي أنتجت أكبر جائحة ركودية منذ الحرب العالمية الثانية. فمناطق بأكملها، بما فيها أمريكا اللاتينية، التي أحرزت تقدما كبيرا في مكافحة الفقر والفقر المدقع، قد تخلفت سنوات في تحقيق أهدافها الإنمائية. وتأثر التماسك الاجتماعي والوطني تأثرا شديدا، مما أوجد الظروف لتفاقم النزاعات، بما في ذلك أزمات الهجرة.

إن أزمة عدم المساواة هي أزمة عصرنا. وأعتقد أن المطالبة بالسلام على أساس الظروف المعيشية للبشر تعكس مزاج وآمال ملايين المواطنين في جميع أنحاء العالم الذين يطمحون إلى رؤية القادة السياسيين ملتزمين بتمثيل مصالحهم الفردية والجماعية وبوضع الحياة اليومية للناس والتغلب على أوجه القصور وتحقيق تطلعاتهم على جدول أعمال السلام العالمي.

وتؤكد بيرو أهمية إعطاء الأولوية، في سياق الإدارة المتعددة الأطراف، لدمج الجهود الرامية إلى منع ظهور تهديدات للسلم والأمن الدوليين من خلال الإدارة الملائمة للأسباب الهيكلية للنزاع. ويجب ألا نقتصر على حفظ السلام في جداول الأعمال الحتمية والتي لا غنى عنها الخاصة بالتهدئة وتحقيق الاستقرار وبناء نظام مؤسسي لمرحلة ما بعد النزاع: فمن الأهمية بمكان أيضا معالجة مشاكل التنمية البشرية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للبشر. ويجب أن يسير جدول أعمال عدم نشوب النزاعات جنبا إلى جنب مع خطة التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع وأن يتيح للقطاعات المهمشة والمستضعفة والمستبعدة إمكانية المشاركة في صنع القرار بشأن حياتها. فيجب أن يكون السلام شاملا للجميع؛ إنه حق يخص الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر المكسيك على تنظيمها جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر الرئيس أندريس مانويل لوبيس أوبرادور على رئاسته لهذه المناقشة. كما نعرب عن شكرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة لوردس تيبان غوالا على إحاطتيهما الهامتين.

لقد ثبت أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما تلك التي تفاقم التمييز وتوسع فجوات عدم المساواة داخل المجتمعات، هي إحدى أكثر الطرق فعالية لصون السلم والأمن الدوليين، وقد أصبح ذلك أكثر وضوحا مع تأثير جائحة مرض فيروس كورونا، الذي لا يزال يسلط الضوء على الاستبعاد داخل المجتمعات. ومن الأهمية بمكان أن يضع مجلس الأمن هذه المسائل في الصدارة بغية التركيز على الإجراءات الوقائية.

وتود الإمارات العربية المتحدة أن تسترعي الانتباه إلى أربعة مجالات حاسمة لمعالجة الاستبعاد وعدم المساواة والفقر في منع نشوب النزاعات وحلها. أولا، تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية عن توفير الفرص التعليمية والاقتصادية للجميع. ويمكن لهذا العمل الذي تقوده الحكومة أن يحول دون اتساع فجوات عدم المساواة القائمة، وأن يعالج بدوره دوافع النزاع التي طال أمدها. ولتحقيق ذلك من الأهمية بمكان ضمان إدماج وإشراك النساء والشباب في الاستراتيجيات والتدابير الوطنية على السواء لبناء القدرة على الصمود التي تكفل مجتمعات مستقرة ومزدهرة وسلمية.

ثانيا، يجب على المجلس أن يكفل تصميم استراتيجيات وولايات عمليات السلام من أجل المجتمعات المحلية – ومعها – منذ البداية. ينبغي أن تشمل الولايات وجهات نظر مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة المحلية على مستوى القاعدة الشعبية، ولا سيما القيادات النسائية والشبابية، وذلك من أجل إدماج احتياجاتهم وتلبيتها مباشرة والقضاء على مخاطر الاستبعاد أو التمييز. إننا ندرك أهمية لجنة بناء السلام والقيمة الكبيرة التي يمكن أن تضيفها توصياتها إلى عمل المجلس. ويمكن لإدراج هذه المنظورات المختلفة أن يوفر حلولا دائمة ومملوكة وطنيا من أجل التصدي للتحديات العميقة الجذور. وهذا عنصر أساسي في نجاح واستدامة منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام.

ثالثا، إن وضع استراتيجيات تدمج نهج سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع سيضمن الاستقرار الطويل الأجل، ولكن ذلك يتطلب استجابة منسقة. في الوقت الذي تعمل فيه بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في الميدان مع مختلف المجتمعات المحلية فإن من المهم لها بنفس القدر أن تبني القدرات المحلية لدعم وتعزيز سيادة القانون. فمن خلال تقديم المشورة والتدريب والدعم التقني يمكن للبعثات أن تهيئ الظروف اللازمة لإعادة إرساء سيادة القانون، وبالتالي حماية المدنيين، وتمهيد الطريق لبناء السلام وإعادة بناء المجتمعات المحلية.

وأخيرا، لا تزال مكافحة الفساد أمرا حاسما في الحفاظ على الحكم الرشيد وسيادة القانون. إن آليات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإعلان أبوظبي الخاص بها والصادر في عام ٢٠١٩، توفر واجبات والتزامات مهمة على الدول الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بالفساد. كما أننا نشجع الدول على دعم العمل الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية. وقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت سابق من هذا العام اتفاقا مع هذا المكتب لوضع برنامج لدعم تنفيذ إعلان أبو ظبي.

وابتداء من كانون الثاني/يناير، ستسترشد فترة الولاية القادمة للإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن بركائز تعزيز الإدماج وبناء القدرة على الصمود. فنحن ما زلنا ملتزمين بدفع هذه المفاهيم قدما ضمن إسهامنا في منع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أبدأ بتهنئة المكسيك على توليها رئاسة مجلس الأمن، وبشكر الوفد المكسيكي على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الاستبعاد وعدم المساواة والنزاع.

إن مناقشة الأسباب الجذرية للنزاع وآثاره على السلم والأمن مسألة ذات أهمية أساسية من أجل تكوين فهم أفضل لأي حالة معينة ولوضع حلول كلية وشاملة للتهديدات الناشئة والنزاعات المعقدة. ولقد شهدنا مرارا وتكرارا، في مختلف أنحاء العالم، عواقب الاستبعاد الاجتماعي، لا سيما عندما تُحرم فئات كاملة من السكان من الحق في ممارسة

حقوقهم وحرياتهم أو يُمنعون من المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار. فقد توفر هذه الظروف، وخاصة عند تضافرها، أرضا خصبة للنزاعات العنيفة. ولذلك فإن تحديد هذه الاتجاهات ومعالجتها في الوقت المناسب يمكن أن يؤديا دورا هاما في منع نشوب النزاعات.

إن السلام الدولي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما هدفان وعمليتان في آن واحد نحو بناء مجتمعات أكثر مرونة وشمولا وسلمية، وتقع المسؤولية الرئيسية عنهما على عاتق الدول. وتبين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن كفالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات ترتبط ارتباطا وثيقا ببناء السلام واستدامته. فيجب أن نهيئ الظروف على أرض الواقع التي تفضي إلى مشاركة كاملة وفعالة ومجدية للنساء والفتيات.

لقد أسفرت جائحة مرض فيروس كورونا عن آثار مدمرة لا تزال تعوق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مما أدى إلى إبطاء أو عكس مسار سنوات من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي اللذين تحققا بشق الأنفس. إن كثيرا من البلدان النامية عالقة في حلقة مفرغة من التحديات الاقتصادية، في الوقت الذي تتعرض فيه نظم الرعاية الصحية لديها لمزيد من الضغوط. وينبغي للمجتمع الدولي، في عالم يواجه زيادة في أوجه عدم المساواة والتهديدات البيئية وآثار تغير المناخ، أن يواصل تعزيز التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويتعاظم أثر استمرار الإقصاء وعدم المساواة على صون السلام والأمن الدوليين جراء الزيادة غير المسبوقة في الاحتياجات الإنسانية في عدد من السياقات. ولا يزال تعزيز قدرة الدول على تلبية الاحتياجات الإنسانية، مع كفالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومبادئه التوجيهية، أمرا أساسيا. فلا تسفر عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين في خضم الأزمات الإنسانية إلا عن زيادة مستويات الفقر وترسيخ مشاعر الإقصاء وعدم المساواة. وينبغي أن يؤكد هذا الواقع أيضا أهمية الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والحاجة إلى استكشاف أوجه التآزر بين الكيانات العاملة في كل من المجالات الإنساني والإنمائي والمتعلق ببناء السلام.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، شهدنا أيضا زيادة في الخطاب الرامي إلى المساس بكرامة الجماعات والأقليات العرقية والدينية وغيرها من الفئات الضعيفة. وقد تجلى هذا النوع من الخطاب، الذي يستغل الانقسامات القائمة في المجتمع ويعمقها من خلال نشر الأكاذيب والمفاهيم الخاطئة، مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. ولا ينبغي الاستخفاف باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لخطاب الكراهية والعنصرية وكراهية الأجانب والتعصب. هذا علاوة على أنه يجب بذل الجهود للتأكد من حصول مواطنينا على معلومات وقائعية ودقيقة. وتحقيقا لتلك الغاية، نشير مرة أخرى إلى أهمية إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركات وسائل التواصل الاجتماعي.

ويضطلع التعليم بدور رئيسي في مكافحة هذه الظاهرة، ولهذا السبب سنركز أيضا على تعزيز أهمية محو الأمية إذا عُهد إلينا بالانضمام إلى عضوية مجلس الأمن في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤. ويمكّن محو الأمية جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك عن طريق تزويد الشباب بالأدوات اللازمة للازدهار والمساهمة في النمو الاقتصادي لمجتمعاتهم المحلية، كما أنه يتيح للناس تحليل المعلومات والتحري عن المصادر ومكافحة المعلومات المضللة، مما يجعلهم أقل عرضة للوقوع في شرك خطاب الجماعات المتطرفة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ المكسيك على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

يمكن لمسائل مثل الإقصاء وعدم المساواة أن تكون بمثابة مسببات محتملة للنزاعات وعوامل مفاقمة لها فضلا عن أنها قد تضعف فرص تحقيق السلام الدائم في البلدان التي تعصف بها النزاعات. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فإن توفير الاحتياجات الإنسانية في حالات النزاع آخذ في الازدياد وهو اليوم في أعلى مستوياته.

ويمكن أن تعالج المساعدات الإنسانية الأعراض ولكنها لا تستطيع أن تشفي من الداء. لذلك فإن الوقاية دائما خير من العلاج. وفي هذا السياق، فإن منع نشوب النزاعات هو أحد الالتزامات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وقد أسندت المسؤولية الرئيسية عن هذا الالتزام إلى الدول الأعضاء. ويتطلب التصدي لهذه التحديات، وهي في الأساس مسائل داخلية تخص البلدان، نهجا متكاملا وشموليا، وينبغي أن تتعامل معها الدول المعنية.

ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يشارك في التصدي لهذه التحديات. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يساعدا البلدان المتضررة من النزاعات، بناء على طلبها، من خلال توفير الدعم التقني والمالي المصمم خصيصا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات على نحو سليم وأكثر فعالية. وكما ورد في الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، فإن الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب يشكلان جزءا لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة. ونسلط الضوء على الدور الكبير الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ويتطلب منع نشوب النزاعات على نحو فعال النظر أيضا في الأسباب الأخرى الكامنة ورائه – مثل تغير المناخ والتدخل الأجنبي والاحتلال، فضلا عن تطبيق إجراءات انفرادية – التي تؤدي إلى حالات نزاع طويلة الأمد ومعالجتها. وفي هذا السياق، فإن فرض تدابير قسرية انفرادية، مثل الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على الشعب الإيراني، له عواقب وخيمة على رفاه جميع شرائح السكان. وتؤدي هذه الإجراءات غير القانونية، التي تسببت في نقص حاد في الاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما الأدوية والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة مرض فيروس كورونا، إلى تفاقم المحنة الاقتصادية. هذا علاوة على أن هذه الجزاءات الانفرادية تحول دون حصول البلدان المتضررة على الموارد المالية والإنمائية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تسييس تقديم المساعدة التقنية والإنسانية إلى المحتاجين في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، أو أن تكون المساعدات مشروطة أو تمييزية. وتتطلب المساهمة البنَّاءة للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات الاتساق والانخراط المستمر والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتفق مع ولاية كل منهم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نؤكد أنه يجب على مجلس الأمن أن يلتزم بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وينبغي له أن يركز جهوده على أي حالة من المحتمل أن تعرض صون السلام والأمن الدوليين للخطر. ويجب أن يعالج الجهازان المختصان في الأمم المتحدة، وهما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المسائل ذات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مثل الإقصاء وعدم المساواة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر المكسيك على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة في مجلس الأمن بشأن الإقصاء وعدم المساواة والنزاع، كما أنني ممتن لحضور رئيس المكسيك لترؤس هذه الجلسة.

تدرك شيلي أن التفكير في الصلة بين الإقصاء وعدم المساواة ونشوب النزاعات كان جزءا هاما من سلسلة من المناقشات على الصعيد المتعدد الأطراف، لا سيما منذ أن صاغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم ”الأمن البشري“ في عام ١٩٩٤.

وقد رأينا كيف أن ما يسمى بالتهديدات التقليدية للأمن كثيرا ما حلت محلها تهديدات ذات طابع غير حكومي وغير عسكري. وهذه تحديات لا يمكن لأي دولة أن تتجاهلها، وهي ترتبط برجال حرب العصابات داخل البلد والأخطار العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة، من بين أمور أخرى. وتشمل هذه التهديدات أيضا الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والجوائح وتدهور البيئة.

وعليه، إذا أردنا أن نفهم هذه التحديات ونواجهها، يجب أن نعتمد نهجا متعدد الأبعاد ونفهم أسباب الإقصاء وعدم المساواة

والنزاع. ونستخلص من التاريخ أن هذه التحديات ترجع إلى التوترات الاجتماعية والاقتصادية أو الجنسانية أو العرقية أو القبلية أو الدينية أو الأيديولوجية، وانعدام الفرص والطبيعة الثابتة للبنية الاجتماعية، من بين أمور أخرى. وقد شهدنا في مجلس الأمن هذا تحديدا كيف أدت هذه التوترات المحلية في بعض الأحيان بسرعة إلى حالات تثير قلقا إقليميا أو عالميا.

وتؤكد شيلي من جديد أن أي تركيز على الأمن وأي مفهوم واسع له يجب أن يضعا الشخص ورفاهه في صميم شواغل الدول والمجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يكتسي الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات أهمية قصوى. ونلاحظ أن هناك أدوات فعالة لتحقيق تلك الغاية وتوطيد السلام وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحماية الحريات الفردية، وفي نهاية المطاف، بناء مجتمعات أكثر عدلا.

ومن هذا المنطلق، يجب على الحكومات أن تعمل بحس من الإلحاح لحل وتعزيز مسائل مثل التماسك الاجتماعي والتعليم والاستقامة، التي تشكّل عناصر أساسية للقوة المؤسسية وقدرة الدولة على الصمود، فضلا عن قدرتها على الحماية من التهديدات الخارجية المحتملة.

ومن الضروري معالجة جميع النزاعات في سياقها الاجتماعي المعقد، مع مراعاة الركائز الثلاث للأمم المتحدة: السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة والاحترام التام لحقوق الإنسان. وتدعو شيلي إلى إحراز تقدم على مسار تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز بناء مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود، وهو أمر حتمي في عالم تعصف به آثار جائحة مرض فيروس كورونا. ونحن ندرك أكثر من أي وقت مضى أن تحقيق ذلك غير ممكن إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وسيتيح لنا العمل معاً تعزيز الدورات الحميدة بين السلام والتنمية.

وكفكرة ختامية، أود أن أشير إلى أن من الواضح، في أمريكا اللاتينية، أننا جزء من منطقة سلام ذات نفقات دفاعية من الأدنى في العالم وخالية من الأسلحة النووية والنزاعات التقليدية التي تشبه الحرب. غير أنها منطقة بالغة التعقيد، إذ ترتفع معدلات الجريمة وتتصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بصورة كبيرة. ولذلك يجب أن نبذل قصارى جهدنا، كمجتمعات، للتخفيف من هذه التهديدات والقضاء عليها في نهاية المطاف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*)**:** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عثمان (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** ترحب ماليزيا بمناقشة اليوم فيما لا نزال نشهد نزاعات جديدة ومتجددة في جميع أنحاء العالم. ونأمل أن تمكّن مداولاتنا اليوم مجلس الأمن والدول ذات الصلة من تعزيز الجهود الموجهة نحو ثقافة الوقاية وتفضيلها على ثقافة الرد على النزاع. وأود أن أصوغ بياني اليوم في بعدين.

أولاً، فيما يتعلق بدور الحكومة الوطنية، من الواضح أن الإقصاء وعدم المساواة والنزاع أمور مترابطة ترابطاً لا ينفصم. ومن ثم فمن الأهمية بمكان ألا تدّخر الدول الأعضاء جهداً في تحديد ومعالجة العوامل أو الظروف التي تؤدي إلى عدم المساواة والإقصاء والانقسام في مجتمعاتها. وهذا الهدف أصعب تحقيقا في البلدان المتعددة الثقافات والأعراق عندما تشعر بعض مكونات المجتمع بأنها مهمشة أو مستبعدة.

وتعتقد ماليزيا أيضاً أن معالجة الهشاشة الاجتماعية – السياسية والاجتماعية – الاقتصادية يجب أن تكون أولوية استراتيجية للحكومة الوطنية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار، مما يهيئ بدوره الظروف للتنمية المستدامة. وإذا لم تعالج هذه المسألة معالجة شاملة فإنها يمكن أن تؤدّي إلى التشرذم السياسي، فضلاً عن النزاع الاجتماعي، وفي نهاية المطاف يمكن أن تؤدي إلى النزاع المسلح.

ومن أجل تعزيز جهود بناء السلام وبناء الدولة، يجب أن تسير الشمولية جنباً إلى جنب مع قيم ومبادئ أساسية أخرى بنفس القدر، بما في ذلك التسامح والاعتدال. ويجب بذل الجهود للدعوة إلى الوحدة في التنوع وفي تعزيز التكامل والاستقرار الوطنيين.

وتؤيد ماليزيا الدعوة إلى إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في عمليات السلام الوطنية وعمليات الانتقال السياسي. ونؤكد بخاصة على أهمية الشمول الجنساني. ومن شأن إشراك المرأة في منع

نشوب النزاعات وحلّها، بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، أن يعزز الاستقرار ويقلل من خطر عودة نشوب النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكّد على الدور الحاسم للشباب في هذه العمليات، ولا سيما فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي.

وتدور النقطة الثانية التي أطرحها حول دور المجتمع الدولي. فبينما نؤكد أن الملكية الوطنية أمر أساسي لإنهاء النزاع، فإن ضمان السلام المستدام يتطلب دعماً قوياً من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن مجلس الأمن في وضع جيد للقيام بدوره المحوري في دعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام. ونعتقد أيضاً أن مجلس الأمن سيواصل الاستفادة من شراكته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية.

بيد أننا نود أن نؤكد الأهمية الحاسمة للشركاء الدوليين في العمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية المحلية. ومن الضروري أن تفهم الجهات الفاعلة الدولية تماماً السياقات المحلية والديناميات المجتمعية المحددة في صياغة استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام. فمن دون هذا الفهم والسياقات السليمة، يمكن لأفعالنا ونهجنا أن تسهم عن غير قصد في تعزيز أو إطالة أمد عدم المساواة والإقصاء في المجتمعات المتضررة.

وفي الوقت نفسه، تعتقد ماليزيا أن من الضروري للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم سيادة القانون والمساءلة من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

وختاماً، تشدد ماليزيا على أهمية تعزيز مبادئ المساواة والشمولية من أجل السلام المستدام. ويجب أن يقود مجلس الأمن الجهود الرامية إلى تعزيز تلك المبادئ والرؤية الشاملة للأمن الدولي القائمة على ترابط الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لفخامة السيد أندريس مانويل لوبيس أوبرادور، رئيس المكسيك، لعقد هذه المناقشة المفتوحة ومنحنا فرصة لتجديد التزامنا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهي الإقصاء وعدم المساواة والفقر.

لا يزال العالم اليوم يعاني من نزاعات متعددة. وتتفاقم آفة النزاعات بسبب آثار جائحة فيروس كورونا وتغيّر المناخ. ويجب أن نسأل أنفسنا لماذا ما زلنا بعيدين عن تحقيق أهداف المنظمة. ولا يزال المجتمع الدولي يركز تركيزاً شديداً على الاستجابة للنزاعات، بدلاً من منعها. وهذا النهج يكلف الناس حياتهم وسبل عيشهم وكرامتهم. ويجب أن نحول تركيزنا إلى الوقاية وأن نعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاع. وأود أن أدلي بأربع نقاط في هذا الصدد:

أولاً، إن الثقة هي مفتاح بناء مجتمعات مسالمة. وأعني بالثقة أن الناس يجب أن يثقوا في حكومتهم وفي بعضهم البعض على حد سواء. والإقصاء المنهجي واتساع هوة عدم المساواة يغذيان استياء الناس من الحكومة ويخلقان توترات بين المجتمعات المحلية ويفاقمان انعدام الأمن البشري.

ثانياً، من أجل تعزيز الثقة، من الضروري بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل لكفالة تكافؤ الفرص والأمن البشري لجميع شرائح المجتمع. ولا غنى عن المؤسسات الفعالة والمحايدة في قطاعي الأمن والقضاء لكفالة سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب والتصدي للفساد. وتعمل المؤسسات التي تكفل المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على الحد من المظالم وتخفيف حدة التوترات الطائفية. إن بناء قدرات الموظفين المسؤولين عن إدارة المؤسسات جزء لا يتجزأ من بناء المؤسسات.

ثالثاً، يجب أن تُسمع أصوات النساء والشباب والفئات المهمّشة. ولن نتمكن أبداً من إقامة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع بدون مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة. وعلينا أن نمكّنهم وأن نعزز دورهم الحاسم.

وأخيراً، عندما يتعلق الأمر بدور الأمم المتحدة، فمن الضروري اتباع نهج شامل ومنسق. ويجب أن تكون تدخلاتها متسقة عبر الصلة

بين السلام والأمن والتنمية والقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان. وينبغي أن يمتد هذا النهج إلى ما هو أبعد من منظومة الأمم المتحدة لبناء شراكات مع مختلف الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية، بغية تعزيز الإجراءات المنسقة والمتماسكة.

ويشجعنا أن نرى مجلس الأمن يدمج بنشاط منظورات الأمن البشري – مثل حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمساواة بين الجنسين – في قراراته المتعلقة بتجديد ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وذلك يصحّ بصفة خاصة في السنوات الأخيرة.

كما تطورت لجنة بناء السلام لتصبح مسرّعاً لتلك الجهود الهامة ومنبراً لشراكات واسعة بين مختلف الجهات الفاعلة. ويقدّم النهج المنطلق من القاعدة الذي تتبعه اللجنة، والذي يُشرك بناة السلام من النساء والشباب المحليين، أفكاراً متعمقة إلى المجلس. وينبغي للمجلس أن يلتمس مشورة اللجنة على نحو أكثر فعالية لكفالة اتساق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، ولدمج المنظورات المحلية على نحو أفضل في عمله.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت فإني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.